إنتليجنسيا INTELLIGENCIA

رئيس التحرير: عيسى الأيوبي

نصف شهرية ـ متخصصة بالشؤون الإستراتيجية والجيو سياسية خاص الأزمة اللبنانية آيار / مايو 2005

BI-MENSUEL, GÉOSTRATEGIQUE & GÉOPOLITIQUE SPECIAL QUESTION LIBANAISE- MAI 2005

خاص

21

الأزمة اللبنانية

أزمة لبنان

موروثات أو ثورة أم مشاريع جديدة؟

إذا كان ما يجري في لبنان حاليا هو في إطار التطور الطبيعي للحدث الدولي بعد 11 أيلول / سبتمبر أو أنه نتاج تفاعلات اقليمية وداخلية فقط لا غير فإنه من المفيد التذكير بتاريخ هذا البلد السياسي والاجتماعي.

و إذا كان ما سيحدث في لبنان هو قطيعة مع ماضيه وجذوره فإنه من المفيد أيضا التذكير بهذا الماضي السياسي والاجتماعي، إن وجد.

لذا اخترنا إصدارا خاصا بهذه المناسبة خصوصا أن (حرب الانتخابات النيابية) والتطور الديمقراطي لم يعودا شأنا داخليا لبنانيا وربما لم يكونا أصلا كذلك.

إن الانتخابات النيابية القادمة ستكون شيئا مختلفا، ويجب أن تكون، لكن الواضح أن لا شيء كثيرا سيتغير في المشهد السياسي اللبناني ما لم تتغير رؤية اللبنانيين ونظرتهم لوطنهم وشخصيتهم ودورهم ودور هذا الوطن، الذي صار دولة بقرار دولي مثله مثل كل الدول الأخرى في المنطقة في بداية القرن الماضي، والخشية أن يبقي دولة خاضعة لنفس القرار وحيثياته.

المسألة اللبنانية لا تبدو من الداخل والخارج محسومة ومنتهية والمطلوب دوليا أن لا تحسم، فعلى ما يبدو فإن التوافق الدولي وتوافق الدول الكواسر يقضي بإبقاء كل الجراح تنزف، أوليس هذا البلد الذي رسمه لبنان ، كبيرا كان أو صغيرا، كغيره من جراح.

طالما ما زلنا نسمع من يدافع عن الطائفية السياسية في لبنان فإن لنا الحق أن نستقرئ ماضي هذا البلد ومستقبله القريب.

طالما ما زلنا نسمع من يقاتل من آجل مقعد نيابي يعرف مسبقا آن لا دور له في الحياة السياسية. نستطيع أن نتساءل عن معنى الديمقراطية في بلد مثل لبنان.

طالما ما زلنا نرى تدافع السياسيين إلى المقامات الروحية، للصلاة السياسية بامتياز فلا عجب أن نبقى متفائلين بالمستقبل لا بالحاضر.

«الحق الكذاب لورا الباب»، هذا هو المثل الشعبي السائد في لبنان، ولكنه لا يطبق فلا أحد يلحق الكذبة ولا يحمل سوطا يطرد به تجار الهيكل. وطالما بقي الأمر هكذا نستطيع أن نتفاءل بالمستقبل لا بالحاضر طبعا. حتى يستطيع هذا اللبناني أن يقول لا لهذا المحتل.

أعلام جاهزة لأوطان تحت الطلب

المشكلة في لبنان أن الثورات جميعها، همسات لا تكتمل وأن التحرير لا يكتمل وهذا أمر طبيعي في ظل «اللاإكتمال » المتعدد الوجوه. وبداية القرن هذا تضع كل الشعوب أمام تحد خطير إما أن تقف بصفاء مع نفسها ومصالحها ومصالح أجيالها القادمة وإما أن ترتهن مجددا. وثمة ما يدعو للتفاؤل بالمستقبل إذا استطاع اللبنانيون ولمرة واحدة فقط أن يقولوا لا خلال هذه الحملة الانتخابية القادمة. أن يقولوا لا للتناوب البيولوجي على السلطة.

أن يقولوا لا للذين يشتمون شعوبهم بتوريث أبنائهم وكأن كل الوطن عقيم وليس من خصوبة إلا في نساء هؤلاء «القادة» الذين نعرف كيف صاروا نوابا ووزراء وأقطاب ومفاتيح وأقفال.

من هنا نرى في إنتلجنسيا أن بيد اللبناني، سلاح خطير وسيف ذو حدين فليحسن استخدامه . هنا نحاول عرض بعض الوقائع في الحياة السياسية اللبنانية، ربما تساعد على اتخاذ قرار.

عيسى الأيوبي

INTELLIGENCIA إنتليجنسيا

طلب إشتراك

الإسم الكامل

العنوان:

.....

الرمز البريدي.....المدينة.....

الدولة

الهاتف: .....الفاكس: .....

البريد الإلكتروني @

أرجو تسجيل إشتراك لمدة سنة قابلة للتجديد في صحيفة انتلجنسيا التي ترسل لي على عنواني الإلكتروني المسجل اعلاه.

و أدفع بموجب هذا الإتفاق مبلغا قدره.....فقط

طريقة الدفع

شيك لحساب بيبلوس برس BYBLOS Presse

يرسل الى العنوان التالي

BYBLOS Presse – 12 Place des Dominos

92400 Courbevoie – France

أو

تحويل مصرفي على رقم الحساب في فرنسا

Banque	Guichet	Compte N°	Clé
30056	00073	00732000072	07

IBAN: FR76 3005 6000 7300 7320 0007 207
BIC: CCFRFRPP

التوقيع

الإشتراك السنوي

للأفراد
300يورو
للمؤسسات
600 يورو

أسعار خاصة
للأفراد في العالم العربي
يتفق بشأنها مع الإدارة

صفحات من
الحياة البرلمانية في لبنان

يبدأ تاريخ الحياة البرلمانية عادة، بعد ظهور الكيان القانوني للدولة. فإذا كانت بعض الحكومات قد تشكلت في المنفى فمن الصعب وجود برلمانات قد تشكلت على أساس هذا المفهوم. وتنشأ الدولة كما هو معروف من ثلاثة عناصر جوهرية هي:

(أ) الإقليم أو المجال الجغرافي للدولة.

(ب) الشعب الذي يرتبطمع الدولة بصلة التابعية أم الجنسية.

(ج) السلطان أو السلطة.

واستناداً لهذا التعريف المقتضب يكتسب تحديد انطلاقة الحياة البرلمانية في لبنان أهمية خاصة نظراً للتشابك الذي حصل بين العناصر الثلاثة والتقلبات التي شهدتها هذه العناصر في المراحل الأولى لتكوين الدولة اللبنانية.

فعندما اتفقت الدول الخمس مع تركيا في سنة 1861 على منح جبل لبنان نظامه الخاص نظام المتصرفية بقي جبل لبنان خاضعاً للسيادة التركية عليه وإن كان قد تمتع من جراء ذلك بإدارة ذاتية.. فالمتصرف كان يعين من قبل الدولة العثمانية والجنسية العثمانية بقيت المعتمدة.

واحتل الجيش الفرنسي لبنان في سنة 1920 عملاً باتفاقية «سايكس بيكو» التي تمت بين فرنسا وإنكلترا في 16 أيار (مايو) 1916.

وفي مؤتمر سان ريمو المنعقد في 26 نيسان (إبريل) سنة 1920 صادق المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح على تخصيص فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان وإنكلترا على فلسطين والعراق.

وشرعت فرنسا أثر معركة ميسلون في 22 تموز (يوليو) بإنشاء الدول في كل من لبنان وسوريا. مستبقة في ذلك تكوين «عصبة الأمم» التي أقرت لفرنسا بانتدابها على البلدين على أساس الشرعة الصادرة عنها في 24 تموز (يوليو) 1922.

ففي الثالث من آب (أغسطس) سنة1920 أصدر المفوض السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو القرار رقم 299 الذي فصل بموجبه أربعة أقضية عن سوريا وضمها إلى جبل لبنان.

وفي 31 آب (أغسطس) من ذات السنة اصدر الجنرال غورو القرار الرقم 318 الذي تم بموجبه تكوين الدولة اللبنانية وفق حدودها الحالية باسم دولة لبنان الكبير.

وفي اليوم التالي أي في الأول من أيلول (سبتمبر) أعلن الجنرال غورو استقلال لبنان الكبير بحدوده الطبيعية تحت وصاية الانتداب الفرنسي. وأصدر في اليوم نفسه القرار الرقم 336 الذي تضمن أربعين مادة حددت إطار الدولة العام جهازها الإداري وجعلت بيروت عاصمة الدولة وأنشأت «لجنة إدارية «من 15 أصبحوا لاحقاً 17 عضواً معينا يمثلون طوائفهم ولا يتمتعون إلا بصلاحيات استشارية. أما السلطة الإجرائية فأناطها القرار المذكور بحاكم فرنسي يعين من قبل المفوض السامي ويكون مسؤولاً أمامه, من هنا يتبين أن شرطين من الشروط الأساسية الثلاثة الواجب توافرها لنشوء الدولة قد تحققا وهمـــا « شرطا « الإقليم «و» السلطان «أما الشرط الأساسي الثالث هو تحديد شعب الإقليم وتابعيته فلم يكن قد توافر بعد. لذلك لا يمكن اعتماد ما سمي باللجنة الإدارية كأساس لبدء الحياة البرلمانية في لبنان.

وبقي هذا الأمر معلقاً إلى ما بعد حدود شرعة الانتداب عـــن «عصبة الأمم «في 24 تموز (يوليو) سنة 1922 ودخولها حيز التنفيذ في 29 أيلول (سبتمبر) 1923. وهذا ما حصل عندما أصدر المفوض السامي الفرنسي القرار 15/ س تاريخ 19 كانون الثاني (يناير) سنة 1925 الذي حدد بموجبه «من هو اللبناني «ونظم في أحكامه الجنسية اللبنانية. ومنذ ذلك التاريخ أصبح لبنان دولة تتوافر فيها مقومات الدولة الأساسية رغم وجود الانتداب عليها.

وعندما استكملت الدولة اللبنانية مقومات ولادتها بصدور القرار الذي حدد بموجبه من هو اللبناني لم يكن الوضع القانوني للتمثيل النيابي في فراغ.

ففي الثامن من آذار (مارس) سنة 1922 كان وكيل المندوب السامي الفرنسي روبير دوكيه قد أصدر القرار

الرقم 1304 مكرر الذي أنشأ بموجبه «مجلساً تمثيلياً» للبنان الكبير. والحق هذا القرار بعد يومين بقرار آخر حمل الرقم 1307 الذي اعتبر بمثابة أول قانون عصري للانتخابات النيابية في لبنان، وقد استقت منه قوانين الانتخابات اللاحقة معظم أحكامها ولتجاوز مسألة الجنسية نصت المادة 28 من القرار الرقم 1304 مكرر على الآتي:

"ريثما يصدر قرار يتعلق بالجنسية اللبنانية يعتبر لبنانياً كل من قيد اسمه بهذه الصفة في سجلات الإحصاء وعلى هذا الأساس يمكن تناول تاريخ الحياة البرلمانية في لبنان في الأربع مراحل هي:

1- مرحلـة ما قبل صدور قانون الجنسية والدستور اللبناني. (25ايار مايو 1922

2- مرحلة ما بين صدور الدستور وانتهاء الانتداب الفرنسي (23 أيلول (سبتمبر) 1926 حتى 22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943)

3- الجمهورية الأولى (22 تشرين الثاني (نوفمبر) 1943 وحتى 21/9/1990)

4- الجمهورية الثانية (من 21 ايلول (سبتمبر)1990 ماتزال مستمرة حتى اليوم)

أولاً: قبل الجنسية والدستور

حدد القرار 1304 مكرر الذي أنشئ بموجبه "المجلس التمثيلي" الإطار العام لهذا المجلس، فنص على أن يكون منتخباً ولمدة أربع سنوات وذلك «طبقاً لأحكام قرار سيصدر لاحقاً».

وقد صدر هذا القرار بالفعل بعد يومين حاملاً الرقم 1307 وحددت مواعيد إجراء الانتخابات في أيار (مايو) سنة 1922 أي قبل صدور القرار المتعلق بتنظيم الجنسية اللبنانية، الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول كيفية انتخاب مجلس تمثيلي لدولة لم يتحدد من هم رعاياها بعد، وفي الوقت الذي كان ما يزال يحمل فيه القاطنون على أرضها تابعيات مختلفة ؟.

وتدارك القرار 1307 هذا الانفصام في المادة 28 منه المشار إليها سابقاً، الأمر الذي يمكن القول معه أن انتخابات المجلس التمثيلي الأول بدولة لبنان الكبير كانت بمثابة إقرار مسبق بنيل الذين شاركوا فيها الجنسية اللبنانية إذ لا يعقل أن تعمد السلطة المختصة إلى حذف اسم من سجل اسمه في سجلات الإحصاء لأي سبب كان بعد أن كان قد مارس حقه في عملية الانتخاب. وبذلك اكتسبت انتخابات هذا المجلس طابعاً خاصاً.

وحدد القرار 1307 عدد النواب بثلاثين نائباً، وجعل الانتخاب عاماً وسرياً على درجتين ودورتين ومنح حق الاقتراع لمن بلغ الحادية والعشرين من عمره وجعل سن المرشح 25 سنة فما فوق مع وجوب معرفة القراءة والكتابة. ويشترط للفوز في الدورة الأولى حصول المرشح على نصف عدد الأصوات زائد واحد وربع عدد الناخبين المسجلين.

واستناداً لهذا القرار أصـدر حاكم لبنان الكبير «ترابو» القرار 1240 تاريخ 21 آذار (مارس) 1922 وزع بموجبه المقاعد النيابية على الألوية والمدن المستقلة إدارياً، مذهبياً، فكانت حصة مدينة بيروت المستقلة إدارياً خمسة مقاعد: 2 سنّة وواحد لكل من الموارنة والأرثوذكس والأقليات.

مدينة طرابلس المستقلة إدارياً: نائب سني

لواء لبنان الشمالي أربعة مقاعد: 2 موارنة وواحد لكل من الأرثوذكس والسنّة.

لواء جبل لبنان ثمانية مقاعد: 5 موارنة __ 2 دروز __ وواحد أرثوذكس.

لواء لبنان الجنوبي ستة مقاعد: 3 شيعة وواحد لكل من السنة والموارنة والأرثوذكس

لواء البقاع ستة مقاعد: 2 شيعة وواحد لكل من الكاثوليك والموارنة والأرثوذكس والسنة.

بدأت ولاية المجلس التمثيلي الأول في 25 أيار (مايو) سنة 1922 واستمرت إلى أن أصابه الحل في 13 كانون الثاني (يناير) سنة 1925 بموجب قـرار المفوض السامي «سيراي».

وجرت انتخابات المجلس التمثيلي الثاني بين حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) بعد أن أصدر حاكم لبنان الكبير لاون كايلا القرار الرقم 3155 عدل بموجبه بعض الأحكام التي جرت على أساسها الانتخابات السابقة ومن أهم هذه التعديلات تقسيم لبنان إلى خمس محافظات واستبدال اسم «الحاكم الإداري «والمتصرف «بالمحافظ والقائمقام. وهذا التعديل بقي مستمراً حتى اليوم باستثناء تقسيم محافظة الجنوب إلى محافظتين إداريتين في أواخر السبعينات.

بدأت ولاية المجلس التمثيلي الثاني في 16 تموز (يوليو) سنة 1925 وشهدت ولايته حدثين: صدور قرار بتنظيم

كتاب هنري دو جوفنيل الذي عين أول مجلس للشيوخ « السلام الفرنسي »

الجنسية اللبنانية الأمر الذي ربط مسألة التمثيل اللبناني بالتابعية اللبنانية المسبقة بعد أن كانت الانتخابات سبيلاً للحصول عن التابعية أو لتأكيدها. أما الحدث الثاني فكان صدور الدستور اللبناني في 23 أيار (مايو) 1926 بعد إقراره من المجلس التمثيلي الثاني.

ثانياً: من صدور الدستور حتى انتهاء الانتداب

أحدث صدور الدستور اللبناني تغييرات اساسيه في الحياة النيابية ومن أهم المتغيرات الآتية:

(أ) ظهور تسمية المجلس اللبناني للبرلمان لأول مرة بعد أن كان اسم «المجلس التمثيلي «هو المعتمد.

(ب) إناطة السلطة التشريعية بهيئتين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ ـ المادة ـ (16) دستور

(ج) إخضاع انتخاب مجلس النواب للقرار 1307 وذلك حتى صدور قانون جديد للانتخابات المادة(24)دستور.

وبعد صدور الدستور استمر المجلس التمثيلي الثاني بإكمال ولايته بعد أن أصبح اسمه «مجلس النواب». أما بالنسبة لمجلس الشيوخ فحددت المادة (22) ـ دستور، تشكيله من 16 عضواً يعين رئيس الحكومة بعد استطلاع مجلس الوزراء سبعة منهم وينتخب الباقون لمدة ست سنوات.

ووزعت المادة (6) ـ دستور الشيوخ مذهبياً كالآتي: 5 موارنة ـ ثلاثة لكل من السنة والشيعة __ 2 أرثوذكس وواحد لكل من الكاثوليك والدروز والاقليات.

إلا أن انتخاب الشيوخ التسعة لم يحصل إذ أن المادة (98) ـ دستور أعطت «فخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسية الحق بتعيين مجلس الشيوخ الأول إلى مدى لا يتجاوز سنة 1928 وذلك تسهيلاً لوضع الدستور موضع الإجراء في الحال . . «

واستناداً لذلك، عين المفوض السامي هنري دي جوفنيل بموجب القرار 305 تاريخ 24 أيار (مايو) 1926 أعضاء مجلس الشيوخ. وبهذا الإجراء استطاع الانتداب الفرنسي تعيين مجلس كامل من المجلسين (مجلس الشيوخ) المناط بهما سلطة التشريع مقابل بقاء مجلس النواب المنتخب على ما كان عليه.

ويبدو كما يظهر من الوقائع أن إنشاء مجلس الشيوخ وإخضاع تشكيله للأحكام المشار إليها سابقاً كان يخفي أهدافاً أخرى. ففي أول تعديل للدستور وهو المنشور في 7/10/1927 تعدلت المادة (16) لجهة إلغاء مجلس الشيوخ لتعود الحياة النيابية ممثله بالمجلس النيابي وحده كما تعدلت المادة (24)دستور بحيث أصبح مجلس النواب يتشكل من نواب منتخبين وفقاً لأحكام القرار 1307 ومن نواب معينين بمرسوم يتخذه رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء على ان يكون عدد النواب المعينين يوازي نصف عدد النواب المنتخبين.

وبهذا التعديل ضمنت سلطة الانتداب الفرنسي سيطرتها على الحياة النيابية حتى انتخاب المجلس الخامس آب (أغسطس) سنة 1943الذي أنهى الانتداب ليتحول إلى أول مجلس نيابي في عهد الاستقلال .

ثالثاً: الجمهورية الأولى

ولدت الجمهورية الأولى مع نيل لبنان استقلاله في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 943، ولعبت مؤسسات الحكم ومراجعه وعلى رأسها المجلس النيابي دوراً مميزاً لتحقيق الاستقلال.

والحقيقة أن هذا المجلس كان قد انتخب في أواخر صيف تلك السنة وأثر سلسلة قرارات منها قرار أحد أركان حكومة فرنسا الحرة الجنرال كاترو التي أعلن بموجبها استقلال لبنان وإعادة العمل بالدستور وإلغاء مبدأ تعيين النواب.

وفي آخر تموز(يوليو) أصدر المندوب العام الفرنسي المفوض جان هللو قراراً أعاد بموجبه توزيع المقاعد بين الطوائف والمحافظات, وقد بقيت القاعدة التي تم على أساسها التوزيع المذهبي للنواب معتمدة حتى بداية الجمهورية الثانية وتحديداً حتى صدور التعديل الدستوري الذي تم بموجب «اتفاق الطائف «في 21/9/1990، وتقضي هذه القاعدة بأن يكون عدد النواب المسيحيين بنسبة ستة إلى خمسة للنواب المسلمين (5/6). وقد تشكل هذا المجلس من 55 نائباً وبقيت المجالس المتعاقبة حتى بداية الجمهورية الثانية تتشكل على أساس عدد مكرر الرقمين تطبيقاً لقاعدة 5/6 فكان عدد نواب المجلس 44 و55 و66 و77 و88 وهكذا.

ونظراً للدور الكبير الذي لعبه هذا المجلس في تحقيق استقلال الدولة، يمكن القول بتكرار ظاهرة عرفتها الحياة النيابية في بداية عهدها وتتمثل في أن عدم وجود نواب معينين في المجلس التمثيلي قد أدى إلى إزعاج الانتداب الفرنسي كما أن إلغاء مبدأ التعيين في انتخابات سنة 1943 قد ساهم إلى حد كبير في نيل الاستقلال.

وجرت انتخابات المجلس الأول بعد نيل الاستقلال في أوائل صيف سنة 1947 على أساس الأحكام التي تمت

على أساسها الانتخابات السابقة إلا انه في سنة 1951 صدر أول قانون للانتخابات النيابية في لبنان في عهد الاستقلال. فحدد عدد النواب ب 77 نائباً وقسم المحافظة إلى اكثر من دائرة انتخابية إذا بلغ عدد نوابها 15 نائباً فما فوق واكتفى بفوز المرشح إذا ما نال 40 في المئة من مجموع أصوات المقترعين.

وحل هذا المجلس أثر «الثورة البيضاء التي واجهها حكم رئيس الجمهورية بشارة الخوري. وبعد تسلم الرئيس كميل شمعون سدة رئاسة الجمهورية اصدر قانوناً جديداً للانتخابات جرت على أساسه انتخابات سنة 1953.

وأهم التعديلات التي نص عليها هذا القانون الصادر بمرسوم اشتراعي، تقليص عدد النواب إلى 44 واعتماد الدائرة المصغرة بحيث قسم لبنان إلى 33 دائرة منها 22 فردية. ونص على أن يكون الانتخاب إجبارياً، ومنح المرأة لأول مرة حق الانتخاب وألغى نظام «البالوتاج «بحيث أصبح المرشح فائزاً إذا نال اكبر عدد من أصوات المقترعين أياً كان هذا العدد.

وترك تطبيق هذا القانون انعكاسات أساسية على تطور الحياة النيابية في لبنان، وإذا كان الإقرار للمرأة بحقها في الانتخاب من الإيجابيات فإن الإلغاء الكلي للدائرة ـ المحافظة واعتماد مثل هذا العدد من الدوائر الفردية أدى أولاً بأول إلى «تقزيم» الشخصية النيابية وتغذية وصول مرشحي الطوائف والمذاهب، إذ أن المرشح أصبح بإمكانه الفوز بنيله ألفين أو ثلاثة آلاف صوت، وفي معظم الأقضية عائلات يزيد عدد المقترعين من أبنائها عن الألف الأمر الذي جنح بالتمثيل النيابي نحو العائلية والعشائرية بينما النائب في الدستور «يمثل الأمة جمعاء».

كما أن تقليص عدد النواب إلى 44 سهل على السلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية تحديداً استيعاب مجلس النواب والإمساك به مما أدى عملياً إلى تعطيل قاعدة الفصل بين السلطات.

ولكن الرئيس كميل شمعون عاد في سنة 1957 ليصدر قانوناً جديداً للانتخابات عدّل بموجبه القانون السابق لجهة رفع عدد النواب إلى 66 وقلّص عدد الدوائر الانتخابية الى 27 دائرة. وعلى أساس هذا القانون جرت انتخابات سنة 1957 التي شهد المجلس المنبثق منها ثورة ضد الحكم. ولم يستطع مواجهتها بأي إجراء ما.

وفـي أوائل عهد الرئيس اللواء فؤاد شهاب صدر قانون جديد للانتخابات رفع بموجبه عدد النواب إلى 99، وقلص عدد الدوائر الانتخابية الى26 دائرة. وعلى اساس هذا القانون جرت انتخابات سنة 1960 و1964 و 1968 و19672 و 1992 و1996 مع بعض التعديلات على أحكامه في الانتخابين الأخيرين.

رابعاً: الجمهورية الثانية

بدأت الجمهورية الثانية مع إقرار وثيقة الوفاق الوطني التي توصل إليها النواب اللبنانيون في الطائف في أواخر سنة 1989 وما تزال مستمرة حتى اليوم. وعملاً بهذه الوثيقة جرت تعديلات أساسية على الدستور اللبناني نشرت في 21/9/1990 و كان من شأن بعضها إحداث تغيير في مسار الحياة النيابية تكرس في المادة (24)دستور وقضى بان توزع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين ونسبياً بين طوائف كل من الفئتين وبين المناطق. كما أفسحت هذه المادة في المجال ولمرة واحدة ملء المراكز الشاغرة في المقاعد النيابية والزيادة التي توافق عليها في عدد النواب (108 مقاعد بدل 99) بالتعيين، وهذا ما تم في السادس من حزيران (يونيو) سنة 1991 .

بقي المجلس النيابي المنتخب سنة 1972 والممدد لولايته والذي ارتفع عدد نوابه بالتعيين قائماً حتى انتخابات سنة 1992 التي كانت أول انتخابات تتم بعد الحرب في لبنان، وقد جرت هذه الانتخابات بعد تعديل قانون الانتخاب الأساسي الصادر سنة 1960.

وبموجب هذا التعديل عاد عدد النواب ليرتفع إلى 128 نائباً موزعين بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين

الأزمة اللبنانية في سياق إقليميّ صاخب

الدكتور جورج قرم

الدكتور جورج قرم
باحث ومستشار
بالشؤون الجيو- ستراتيجية
وزير لبناني سابق

منذ 14 شباط/فبراير عام 2005، يوم اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق ما بين العامين 1992 و1998، ثمّ ما بين 2000 و2004، أصبحت بلاد الأرز فجأة موضوع التصاريح اليومية تقريباً للرئيس جورج دبليو بوش ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس، كما لبعض الزعماء الأوروبيين، وعلى رأسهم الفرنسيّون، ممّا أعادها الى دائرة اهتمام وسائل الاعلام الدولية.

ففيما القرار 1559، الصّادر عن مجلس الامن في 3 أيلول/سبتمبر عام 2004، لم يُثر الاهتمام تقريباً (إلا في لبنان حيث ولّد حالة من التوتر الشديد)، جاء اغتيال الزعيم اللبناني ذي الهيبة الاقليمية والدولية «الخارجة على المألوف»، الى جانب التحرّك الأميركي الفرنسي، المترافق مع محطات عديدة من التصريحات الاسرائيلية، كلّ هذا جاء ليُغرق هذه الدولة الضعيفة في دوّامة أكثر من خطرة على مستقبلها.

وقد تضمّن قرار الأمم المتحدة سلسلة من الاجراءات اللافتة التي أعادت الى بساط البحث وضع لبنان كما أعيد بناؤه في اتفاق الطائف الذي وضع في العام 1989، ثم أُوكل أمره الى الادارة السورية كمكافأة لدمشق على تعاونها مع التحالف العسكري الذي طرد العراق من الكويت في العام 1991.

وقد طالب نصّ القرار البرلمان اللبناني بألا يعمد الى تعديل الدستور بما يسمح بتمديد مدّة ولاية رئيس الجمهورية، الجنرال اميل لحود من ستّ الى تسع سنوات، فيما كان سلفه، السيد الياس الهراوي، حليف سوريا الكبير وحليف رفيق الحريري، قد حظي بهذا الامتياز في العام 1995 بدون أن تُبدي فرنسا أو واشنطن أيّ استياء.

وقد شكّل هذا الإجراء بحدّ ذاته مفاجأة، على أساس أنّ ميثاق الأمم المتحدة يحظّر أيّ تدخّل في الشؤون الداخلية لأيّ من الدول الأعضاء.

غير أنّ القرار قد فرض من جهة أخرى انسحاب الجيش السوري من لبنان، ونشر الجيش اللبناني على طول الحدود مع اسرائيل، ونزع سلاح ميليشيا حزب الله اللبنانية، وسلاح الحركات الفلسطينية في مخيّمات اللاجئين. وفي هذا بالطبع ما يُعيد فتح المجال أمام تعريض الاستقرار في لبنان، وإعادته الى وضع ساحة المواجهة الذي اتّصف به طوال تاريخه، عندما وُظّفت أراضيه ومحترفو السياسة فيه في خدمة القوى التي طرحت نفسها للسيطرة على المنطقة.

ومنذ العام 1975 الى العام 1990، كانت وظيفة لبنان الدّامية أن يُشكّل رقعة مصغّرة للنزاعات الكبرى التي كانت تعصف بالمنطقة (من الحرب الباردة الى النزاع العربي الاسرائيلي، الى الصراعات العربية ـ العربية، والنزاع العراقي الايراني، وانعكاساتها الاقليمية والدولية).

هذه النزاعات، وبدلاً من أن تنفجر على مستوى واسع، انحصرت في الأراضي اللبنانية، حين قبلَ عدد من المسؤولين السياسيين أن يلعبوا دوراً غير مشرّف كوكلاء مكلّفين يتلقّون المال والسلاح من مختلف القوى الاقليمية والدولية. وقد اتّخذوا من الطوائف الدينية، التي زعموا تمثيلها، ذريعة وطعماً للمدافع في خدمة تلك القوى، إنما أيضاً عازل واهٍ بالنسبة الى وسائل الاعلام العربية والدولية التي لم تعرف كيف تنقل صورة هذه «الكراهية المتأصّلة» المزعومة التي كانت تمزّق الطوائف.

وفي الفورة الأخيرة من الحروب اللبنانية المتداخلة، ما بين العامين 1988 و1990، اندفع الجنرال ميشال عون، القائد الأعلى للجيش، في "حرب تحرير" ضدّ القوات السورية. وقد شجّعته على ذلك اللّجنة المنبثقة عن القمّة العربية والتي كلّفت إيجاد مخرج للأزمة، إنما أيضاً إمداده بالأسلحة من العراق والدعم السياسي والمعنوي الكبير من فرنسا (الذي رافقه على ما يبدو بعض المساعدات العسكرية). وكان لهذا الفصل نتائج مأساويّة، خصوصاً على المجتمع المسيحي الذي وقع رهينة بيد الجنرال ومنافسه القوي السيد سمير جعجع قائد الميليشيا المسيحية. وقد جاءت المعارك بين هذه الميليشيا وقوّات الجنرال عون، مُضافة الى المعارك ضدّ الجيش السوري، لتحوّل في النهاية الطائفة المسيحية الى وضع هامشيّ في النظام الاقليميّ الجديد الذي كان يفرض نفسه.

وهذا ما جعل "السلم السوري"، الذي تحقّق في تشرين الأول/أكتوبر عام 1990 في ظلّ مباركة من الولايات

عن مجلة لوموند ديبلوماتيك

المتحدة وتغاضٍ من الحكومة الاسرائيلية، يُستقبل بشعور من الارتياح العامّ. بعدها، شهد لبنان على مدى أربعة عشر عاماً استقراراً قلّما عرف مثله. ولم يعكّر صفوه سوى اعتداءين اسرائيليّين كبيرين على جنوب البلاد (عام 1993 ثمّ عام 1996)، وقد شنّتهما في محاولة منها لتأديب حزب الله الذي كان ينهض بحرب عصابات فعّالة جداً ضدّ الاحتلال الاسرائيلي للجنوب منذ العام 1978. وفي أيار/مايو عام 2000، انسحب الجيش الاسرائيلي أمام ضربات المقاومة التي نجحت، وبالتعاون الوثيق مع الجيش وأجهزة الأمن اللبنانية، في منع اسرائيل من زرع الفتنة الفتّاكة بين المسيحيّين والمسلمين، كما حدث بعد اجتياح العام 1982، إثر انسحابه من منطقة الشوف في العام 1983 ومن محيط مدينة صيدا في العام 1985.

في العامين 1991 و1992، نجحت الحكومتان المتتاليتان، برئاسة السيد سليم الحص والسيد عمر كرامي، في نزع سلاح الميليشيات المتقاتلة ودمجها بالجيش، وفي إعادة توحيد البلاد وعاصمتها، واعادة الحياة الى الادارات الرسمية. ثمّ نظّمت حكومة ثالثة، الانتخابات الأولى منذ العام 1972 (والتي قاطعها للأسف قسم كبير من الشعب، غالبيّته من المسيحيين). وقد ضمّت الحكومات في حينها ممثّلين عن جميع الفئات (باستثناء أتباع الجنرال عون الذي نُفي قسراً الى فرنسا)، ووصل الأمر الى مطالبة سوريا بإعادة نشر قوّاتها في اتجاه سهل البقاع وفقاً لاتفاق الطائف.

هكذا إذن برز رفيق الحريري على الساحة، وقد سبقته صورته كرجل إحسان كفيل بإعادة إعمار البلاد، وبنوع خاصّ وسط بيروت التاريخي والتجاري الذي تعرّض لدمار كبير على مدى خمسة عشر عاماً من المعارك. وقد جاء تعيينه رئيساً للوزراء ليثير موجة غبطة مميّزة، فقد أصبح الرجل ضابط الايقاع الذي نمت حوله هالة من اجلال غير معهود لشخصيّته، غذّاها كرمُه الأسطوريّ ووسائل إعلام تروّج له أو هو يسيطر عليها، وصداقته الفريدة التي أقامها مع رئيس الدولة الفرنسية والدعم الماكن من السعودية. فلم يعد أحد يهتمّ لإعادة انتشار القوّات السوريّة وحتى لانسحابها بالتوافق بين الحكومتين اللبنانيّة والسوريّة.

وبعد أن أُبعد عن الحكم في أواخر العام 1998، عاد رفيق الحريري اليه منتصراً في تشرين الأوّل/أكتوبر عام 2000، بعد أن حقّق فوزاً كاسحاً في الانتخابات النيابيّة في صيف تلك السنة. ولا أحد أكّد في تلك الحقبة أنّ الانتخابات النيابية لم تكن حرّة، أو أنّ سوريا قد قادت اللعبة الانتخابية. أمّا في ما خصّ عملية إعادة بناء البلاد، وبالرغم من كلفتها الباهظة ونتائجها المتواضعة، فإنها أثارت إعجاب الكثير من اللبنانيّين كما الأجانب الذين زاروا بيروت.

فمن كان يتصوّر، قبل سنتين، أنّ بيروت التي استعادت بذلك موقعها على الخارطة السياسية والسياحية والثقافية في المنطقة بفضل تحرير جنوب لبنان، سوف تكون مسرحاً لأحداث مذهلة وخطيرة في آنٍ معاً؟ ففي حزيران/يونيو عام 2000 وعام 2001، انعقد في بيروت، واحداً تلو الآخر، مؤتمر وزراء خارجية دول الجامعة العربية ثمّ مؤتمر قمّة هذه المنظمة، والتي لم يستضفها لبنان منذ عشرات السنين، لِيلي ذلك في العام 2002 انعقاد القمّة الفرنكوفونيّة.

وفي هذه المناسبة، زار رئيس الجمهورية الفرنسية البرلمان، حيث ألقى خطاباً أكّد فيه ضمناً على وضع لبنان كـ"محميّة سورية"، إلى أن تتمّ تسوية النزاع الاسرائيليّ-العربيّ. وقد صرّح قائلاً: "من المسلّم به أنّ السلام [في الشرق الأوسط] لن يكون شاملاً وعادلاً ودائماً إلا إذا شمل لبنان وسوريا، وإلا إذا أمّن الحلّ العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، حلاً يأخذ بعين الاعتبار مصالح لبنان. هذا هو موقف فرنسا الثابت. وفي الوقت نفسه، فإنّ السير في اتجاه هذا السلام المنشود، سوف يساعد لبنان وسوريا في تنسيق علاقاتهما وأن يتوصّلا الى إنجاز الانسحاب الكامل للقوات السورية من بلادكم وفقاً لاتفاقية الطائف.»

وعلى كلّ، فإن رفيق الحريري قد أكّد، لدى عودته الى رئاسة الوزراء بعد سنتين من الانقطاع (من كانون الأول/دسمبر عام 1998 الى تشرين الأول عام 2000)، على ضرورة بقاء القوّات السورية في لبنان.

والحقيقة أنّ هذا كلّه حدث قبل احتلال الولايات المتحدة للعراق، وإطلاقها مبادرة "الشرق الأوسط الكبير"، حيث سينتشر النظام والديموقراطية وحيث سيجتثّ العنف الارهابي. وبطرحها هذه الرؤية، لم تكن واشنطن إلا مستعيدة للمواضيع والشعارات التي طرحتها الديبلوماسية الأميركية، في مطلع تسعينات القرن الماضي، في تلك الحقبة التي راح فيها السيد جورج بوش الأب يروّج لنظام عالمي جديد في أعقاب حرب الخليج

الرئيس الفرنسي أمام البرلمان اللبناني:

إنّ السير في اتجاه هذا السلام المنشود، سوف يساعد لبنان وسوريا في تنسيق علاقاتهما وأن يتوصّلا الى إنجاز الانسحاب الكامل للقوات السورية من بلادكم وفقاً لاتفاقية الطائف

الأولى. وبعد أشهر على ذلك، نشر السيد شمعون بيريز كتاباً أثار ضجّة كبيرة (الشرق الأوسط الجديد)، وفيه يبشّر بعصر سلام وازدهار وتعاون اقتصادي بين جميع شعوب المنطقة التي تعكّر صفو حياتها بعض القوى اللاعقلانية المتجسّدة في الحركات الأصوليّة الاسلامية العنيفة. وقد استفادت هذه الرؤية من الصدقيّة التي منحتها إياها معاهدة أوسلو في العام 1993، والتي أعقبها العديد من المؤتمرات الاقتصادية الاقليمية الكبيرة (في الدار البيضاء وعمّان والقاهرة والدّوحة) التي شارك فيها رسميّون ورجال أعمال اسرائيليّون وأميركيّون وأوروبيّون وعرب.

غير أن مسار أوسلو السلمي قد أُفرغ من مضمونه مع مواصلة عمليّة الاستيطان الاسرائيلية. فبعد فشل قمّة كامب دايفد (في تموز/يوليو عام 2000)، جاءت الزيارة الاستفزازية من السيد أرييل شارون الى باحة المسجد الأقصى في القدس، ثالث الأماكن المقدّسة في الاسلام، لتُشعل النار في الهشيم. أما انفجار الانتفاضة الثانية، ثمّ اتخاذها الطابع العسكري إزاء عنف القمع الاسرائيلي، فيبدو أنهما لم يثيرا اهتمام السيد جورج دبليو بوش الذي لم يبدُ مستعجلاً لتسوية القضية الفلسطينية، بعد أن عاد الوضع في العراق يشكّل همّه الأوّل. وعلى كلّ، كانت إدارة السيد بيل كلينتون منذ العام 1998 قد اعتبرت، وبعد فشل مهمة مفتّشي الأمم المتحدة، أنّ نظام بغداد بات يشكّل خطراً رئيسيّاً على السلام في العالم.

وبعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر، اعتبر الرئيس بوش، وبدون أي مسوّغ مقنع، أنّ صدام حسين متورّط في هذه الجرائم، وأنه إضافة الى ذلك يطوّر مجدّداً أسلحة دمار شامل. وهكذا نشأت التعقيدات التي أدّت الى اجتياح هذه الدولة ذات الدور المهمّ جداً في قيام التوازنات في الشرق الأوسط. وإذ فقدت الذرائع التي اعتُمدت لتشريع الاجتياح كلّ مصداقيّة، شرعت الادارة الأميركية في العمل على إقناع العالم بعزمها، في مطلق الأحوال، على حمل الحرّية والديموقراطية الى شعوب المنطقة، وعليه ليس تدخّلها لتحرير الشعب العراقي من ديكتاتورية السيد صدام حسين سوى الخطوة الأولى على طريق الاصلاحات الديموقراطية المعمّمة في الشرق الأوسط.

وإزاء تصاعد المقاومة المسلّحة في العراق، راحت الولايات المتحدة توجّه أصابع الاتهام حالياً الى سوريا، حيث النظام البعثي الآخر الذي يعود الى زمن يتمنّى الجميع زواله. وبالرغم من الوعود بعملية إصلاحية متسارعة، قدّمها الرئيس السوري الشاب السيد بشار الأسد، الذي خلف والده حافظ الأسد المتوفّي في حزيران/يونيو عام 2000، فإنّ النظام السوريّ واجه صعوبات في اكتساب نفَس جديد، والدخول في عملية انتقالية سريعة في اتجاه الليبرالية السياسية والاقتصادية على غرار دول أوروبا الوسطى. ففي دمشق، جاءت عملية التحوّل الى الليبرالية السياسية نسبيّة جداً، وحتى عابرة، فيما عملية التحوّل الى الليبرالية الاقتصادية قد ساعدت، على الأخصّ، في بروز قطاع خاصّ مصرفيّ لعبت فيه المصارف اللبنانية دوراً رئيسياً. كما سمحت للقطاع الخاصّ السوري في تنمية دوره في الاقتصاد، بدون أن يُفضي ذلك في أيّ حال الى إلغاء الرقابة على المبادلات وعلى القطاع العام كما حدث في أماكن أخرى.

وبالطبع أنه، وفي مطلع هذا القرن الحادي والعشرين، لم يعد النظام السوري هو هذه الآلة القمعيّة التي تسحق دمويّاً أي حركة انشقاق. غير أنّ الاحتلال الأميركي للعراق، واتّهامات واشنطن، وضعا النظام في موقع دفاعي، وهو ممّا لا يساعد في مواصلة عملية التحوّل الى الليبرالية. وفي كانون الأول/دسمبر عام 2003، أقرّت الولايات المتحدة عقوبات (خفيفة) في إطار ما عُرف بـ«قانون محاسبة سوريا»، الذي صدّق عليه الكونغرس الأميركي. وهذا ما يعتبر وسيلة ضغط كبيرة على دمشق وبنوع خاصّ من خاصرتها اللبنانية، إذ إن القانون المذكور قد نصّ أيضاً على أن تُعيد سوريا الى لبنان استقلاله كاملاً وناجزاً.

وفي 11 أيار/مايو عام 2004، وتطبيقاً للقانون نفسه، صدرت تعليمات رئاسية أميركية تعزّز إجراءات المحاصرة الاقتصادية التي ظلّت، حتى ذاك الوقت، متساهلة وغير ضاغطة نسبياً. وقد ارتاح الجنرال عون في باريس، وكذلك مجموعة الضغط اللبنانية في واشنطن (التي تدعو الى انفصال المسيحيين أو الى تحويل البلاد الى فيدرالية)، للعقوبات الأميركية ثمّ لصدور القرار 1559، وأكّدوا أنهم ساهموا في إحياء الشعلة الأميركية التي كانت مُطفأة في ما خصّ استعادة السيادة اللبنانية.

أمّا على الأرض، فان السيد وليد جنبلاط، وفي اثناء الحملة الانتخابية في صيف العام 2000، وبعد أن ظلّ

حتى تلك الفترة الحليف المُخلص لسوريا، فتح «النار» منذداً بالقبضة السورية. ولم يرَ البعض في ذلك سوى مناورة انتخابية تهدف الى كسب أصوات المسيحيين، خصوصاً وأنّ الزعيم الدرزي قد خفّف من لهجته بمجرّد انتهاء الانتخابات. وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه، صدر بيان شديد اللّهجة عن مجلس مطارنة الطائفة المارونية، الذي يجتمع برئاسة البطريرك الماروني، يتّهم دمشق بأنها هي المسؤولة عن كلّ المشاكل في لبنان (الفساد المستشري والدّين العامّ والأزمة الاجتماعية وتهميش بعض القوى السياسية).

ثم برزت واقعة جديدة في تاريخ الطائفة المارونية، إذ عُيّن مطران للمشاركة في اجتماعات مجموعة من الشخصيات المتنوّعة الاتجاهات سُمّيت "قرنة شهوان"، تضمّ ممثّلين عن ميليشيا القوّات اللبنانية المنحلّة، وممثّلين عن الجنرال عون، وبعض النوّاب الموارنة، ورئيس الجمهورية الكتائبي السابق أمين الجميل. وقد حدّد هذا اللقاء موقفه كمعارض حازم، ليس لحكومة رفيق الحريري، وإنما لرئيس الجمهورية ولسوريا. وهو دعا في برنامجه الى إرسال الجيش الى جنوب لبنان ليحلّ مكان حزب الله، والى إطلاق سراح السيّد سمير جعجع، الرئيس السابق لميليشيا القوّات اللبنانية المسيحية، والذي اعتُقل في العام 1993 وأُدين بارتكاب اعتداءات مختلفة، وأخيراً الى انسحاب الجيش السوري وفقاً لما نصّ عليه اتفاق الطائف.

وبعد تحرير جنوب لبنان في العام 2000، طالبت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية، بإلحاح، بنشر الجيش اللبناني على طول الحدود مع اسرائيل، وبأن ينكفئ حزب الله نحو الداخل وحتى بنزع سلاحه. غير أنّ المساعدة الموعودة من الغرب، بإعادة إعمار هذه المنطقة التي عاشت تحت الاحتلال مدة اثنين وعشرين عاماً، لم تُمنح. ثمّ جاء احتلال العراق ليحجب هذه المسألة الحسّاسة. أضف الى ذلك أنّ التهديدات الأميركية لسوريا ولحزب الله، قد أثارت في لبنان موجة من الاحتجاجات شارك فيها البطريرك الماروني نفسه، ممّا ساهم في انفراج الأجواء.

وقد فجّر مقتل رفيق الحريري المأساوي أزمة أساسية، في وقت بدا فيه النظامان السوري واللبناني محشورين في الزاوية. وإذا بلاد الأرز، التي وقعت مجدّداً طعماً للرهانات الجيوسياسية الاقليمية، يعود الى ما سبق من انعكاسات فيه ونعرات. فهذه الفاجعة الجديدة أتت بعد أشهر على محاولة اغتيال النائب مروان حماده، المقرّب من السيّدين جنبلاط والحريري كليهما، لتنكأ جراحاً لم تلتئم أساساً. وقد رأى الكثير من اللبنانيين أنّ رمزاً رئيسياً، من رموز الاستقرار والازدهار، قد تحطّم. فبالرغم من بعض الانتقادات التي كانت تُوجّه اليه، فانّ رئيس الوزراء السابق قد شكّل، في أوساطالعديد من المُعجبين به، مبعث أمل لهذا البلد، المهمّش، الخارج من نزاع عربي اسرائيلي طالما هو عانى منه.

وهذا ما جعل الدعوات المتكرّرة من السيدين بوش وشيراك الى الانسحاب السوري، وتطبيق القرار 1559 بشكل تامّ وسريع، تلقى الكثير من الآذان الصاغية التي التفّت حول السيد جنبلاط، وقد أصبح زعيم المعارضة دون منازع، كما حول عائلة رئيس الوزراء المغدور من النواب المؤيّدين لرفيق الحريري والفائزين على لوائحه، الى عدد من المجموعات السياسية والمنظمات غير الحكومية، إضافة الى العديد من الطلاب المتحدّرين بشكل واسع وليس حصراً من الطبقات الوسطى المسيحية.

ويسعى الرئيس الأميركي وبعض الزعماء الأوروبيين الى جعل لبنان مختبراً لـ"نشر الديموقراطية"، فبعد الانتخابات العراقية والفلسطينية التي أُجريت تحت الاحتلال، والانتخابات البلدية في السعودية، وقبل الانتخابات الرئاسية في مصر حيث تعدّد المرشحون، يبدو أن العودة الى صناديق الاقتراع في بلاد الأرز تُغري على ما يعتقدون بـ»نفحة الحرية» في الشرق الأوسط.

وفي هذا بالطبع جهل للوضع المعقّد في لبنان، كما لما تمثله دمشق بالنسبة الى الرأي العام العربي. فبالرغم من حالة النفور او الانتقادات القاسية التي يثيرها نظامها، فهي تشكل أحد آخر المعوقات في وجه الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط، وفي وجه أيّ «حلٍ» للنزاع العربي الاسرائيلي يتحقّق على حساب الفلسطينيين وحساب سوريا. فاسرائيل ما تزال تحتلّ هضبة الجولان منذ العام 1967، حتى أنها أعلنت ضمّها الى الأراضي الاسرائيلية في العام 1981. وإذا حقّ للـ»معارضة» التباهي بأنها سوف تفوز بالتمثيل النيابي في وسط لبنان، ففي المقابل هناك في الجنوب والشمال وسهل البقاع تيارات سياسية أخرى، موزّعة ما بين المتطرّفين الذين يأملون في سقوط النظام العاجز الذي أقيم بعد اتفاق الطائف وبعض الشخصيات الأكثر اعتدالاً. وهؤلاء

يبدون، في أيّ حال، أسرى المنطق "الثوري" لبعض المتطرّفين، ومن بينهم مناضلون سابقون راديكاليّون فيما مضى، من شيوعيّين وقوميّين عرب مقرّبين من الفلسطينيين، يحتلّون الواجهة على هذه الساحة.

وكردّ على الاعتصام الدائم الذي تنفّذه "المعارضة"، في ساحة الشهداء في بيروت حول ضريح رئيس الوزراء السابق المغدور، نظّم حزب الله مظاهرات مضادّة حاشدة، في 8 آذار/مارس في بيروت، وفي 13 آذار في النبطية. وهذا الحزب المتمتّع بهيبة استحقّها في لبنان والعالم العربي بعد تحريره جنوب لبنان، يشكّل عنصراً رمزياً وموحّداً لتيار سياسي لبناني آخر، قومي ومعادٍ للامبريالية وله من ناحيته أصداء متجاوبة معه في المنطقة.

إنها إذن لعبة خطيرة جارية في لبنان، أولاً على اللبنانيين أنفسهم، وبالتالي على مستقبل علاقات هذه المنطقة من العالم بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فالسيدان بوش وشيراك رفعا الرّهانات الى أقصى الحدود. والأمل هو في أن تسود الحكمة، وأن يبقى الوضع على الأرض تحت السيطرة. لكن الى كم من الوقت يمكن فرض أزمة من هذا النوع على لبنان، بدون أن يتفجّر اقتصاده الضعيف، أو قبل أن يعمد مثيرو الفتن المحترفون الى صبّ الزيت على النار؟ ثمّ أليس أنّ الطائفة المسيحية، وبتشجيع من الكنيسة المارونية، تجازف في هذا الحقل المحفوف بالمخاطر، كما حدث في الأزمات المتكرّرة التي شهدها لبنان منذ العام 1840 فهل أنّ التظاهرات المستمرّة المدعومة من الغرب، والتظاهرات المضادّة المناهضة للتدخّل الغربي، قد تُفضي بالبلاد الى منطق الانفجار؟

وهناك قوّة ثالثة منضوية تحت لواء السيد سليم الحص، رئيس الوزراء الأسبق البالغ الاحترام، تحاول أن تهدّئ اللعبة. لكن مع اشتداد الخناق، ليس من المؤكّد أن الدولة سوف تتمكّن من مقاومة هذه المحنة التي تفرضها عليها مجدداً الأوضاع الجيوسياسية الاقليمية الجديدة، ناهيك عن العاملين المتقلّبين في مجال السياسة والخاضعين لمختلف التأثيرات الأجنبية. وكيف يمكن تناسي بعض أعضاء هذه "النخبة" المسؤولين عن المجازر وأعمال تهجير السكان في الفترة الممتدّة من العام 1975 الى العام 1990، دون أن يخضعوا لأيّ محاسبة أمام أيّ محكمة، كما حدث في رواندا أو في يوغوسلافيا السابقة، أو بدون أن يشاركوا في أيّ عمل مشترك ووطني للاعتراف بالخطأ وإعلان الندم كما حدث في افريقيا الجنوبية؟

INTELLIGENCIA إنتليجنسيا

Bi-mensuel, Geo-politique Geo-Strategique نصف شهرية تعنى بالشؤون الإستراتيجية والجيو- سياسية

Rédacteur en chef : *Issa EL AYOUBI* رئيس التحرير: عيسى الأيوبي

Tel: 08 71 20 93 91 هاتف :

Fax: 08 25 17 41 03 فاكس :

INTELLIGENCIA@TISCALI.FR

Byblos Presse, 12 Place des Dominos – 92400 Courbevoie – France – Paris-siret:44230489500018

المسكوت عنه من اسس السلطة في لبنان

الدكتور عصام نعمان

الدكتور عصام نعمان
دكتور في القانون العام
محام بالاستئناف
وزير لبناني سابق

مداخلة قدمت في اطار المؤتمر الوطني الثقافي حول موضوع « المسكوت عنه من اسس الدولة في لبنان حقيقة الاختيارات ما بين عامي 1919-1975

مدخـل

لبنان بلد المفارقات والخصوصيات. لعل ابرز مفارقاته ان نظامه سابق لكيانه في التاريخ المعاصر. فالنظام اللبناني، بما هو مجموعة السلطات والمؤسسات التي تتوزع فيما بينها آلية التقرير السياسي وتتقاسم النفوذ والمغانم، سبق الكيان في ظهوره. ذلك لأن الكيان، بما هو الاطار المادي والقانوني الذي يحتضن مجتمعا يعيش افراده وجماعاته حياة مشتركة، ويواجهون تحديات مشتركة، ويتجهون الى مصير مشترك، ظاهرة يفتقدها الباحث في التاريخ القديم والوسيط، ولا يعثرعلى تجسيد ثابت لها في حيز جغرافي قبل 1920. اما النظام، بالمعنى الانف الذكر، فقد ظهر في عهد المعنيين ومد سيطرته، في مدّ وجزر، على معظم المناطق التي تتشكل منها حالي الجمهورية اللبنانية وتجاوزها الى شمال فلسطين ووسط سوريا.

في الواقع كان النظام اللبناني ثمرة تزاوج عوامل ثلاثة : النظام الملّي العثماني، والنظام الاقطاعي الفرنجي (الصليبي) والرقعة الجغرافية اللبنانية التي احتضنت طوائف وجماعات تأثرت بأحد هذين النظامين او بكليهما. اما الكيان اللبناني فقد ظهر وتبلور على ايدي الفرنسيين باعلان دولة لبنان الكبير في الاول من ايلول 1920، ولم يكتسب شرعية وطنية الاّ بعد توصل القيادات السياسية الاسلامية، في شخص رياض الصلح، والقيادات السياسية المسيحية، في شخص بشارة الخوري، الى تسوية على الاساس الآتي: يتخلى المسلمون عن طلب الوحدة العربية في مقابل تخلي المسيحيين عن طلب الضمانة الاجنبية لاستقلال لبنان. وقد اطلق الفريقان على هذه التسوية مصطلح « الميثاق الوطني « الذي لخصه رياض الصلح في بيانه الوزاري الشهير العام 1943 بقوله : « ان اخواننا في الاقطار العربية لا يريدون للبنان الاّ ما يريده ابناؤه الاباة الوطنيون. فنحن لا نريده للاستعمار مستقرا، وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممرا. فنحن وهم، اذن، نريده وطنا عزيزا مستقلا سيداً حراً. (1)

بانعقاد « الميثاق الوطني « بين المسيحيين والمسلمين تلازم الكيان والنظام اللبنانيين حتى حدود التطابق والتلاحم. فلا كيان، بمعنى وطن، بمعزل عن النظام الطوائفي القائم. ولا نظام، بمعنى دولة، بمعزل عن الكيان المتمايز عن محيطه القومي والمستقل عن الغرب الاستعماري.

غير ان هذه التسوية التي انطبعت بخصوصية سياسية واجتماعية بالغة الحساسية انطوت على حقائق ودوافع ومصالح وممـارسات حرص اركـان « النظام – الكيان « واللاعبون في ساحته على اخفائها اوالسكوت عنها بشتى وسائل التغليف والتمويه والتكاذب المشترك. ومع ذلك كانت تُكشف او تتكشف، بشكل او بآخر، في حومة التنافس الشديد على المناصب والمنافع والمغانم، او في حمأة الصراعات الاقليمية والدولية على المصالح والاسواق ومناطق النفوذ.

هنا نعالج، باقتضاب، ابرز الحقائق والدوافع والمصالح التي حرص اللاعبون، على السكوت عنها، كليا او جزئيا، طيلة الحقبة الممتدة من العام 1919الى العام 1975 على هذا الاساس سنركز الدراسة على محاور ثلاثة : دور القوى الخارجية والمتعاملين معها، نواقص الدستور وعيوب الممارسة، وظاهرة الفساد في الدولة والمجتمع.

اولا : دورالقوى الخارجية والمتعاملين معها

للخارج دور فاعل في الداخل مذ ظهور النظام اللبناني في عهد المعنيين. فالامير فخر الدين الثاني المعني كان له اتصالات ومبادلات مع امير توسكانا (ايطاليا) قبل ان يذهب اليه فازعا من نقمة السلطنة العثمانية وليمكث لديه فترة من الزمن. والدول الاوروبية كانت تتنافس لاقامة نقاط رسو ومواطىء اقدام لها في مناطق السلطنة، لا سيما في جبل لبنان وولاية بيروت، سحابة القرن التاسع عشر. والامير بشير الثاني الشهابي

تحالف مع محمد علي باشا والي مصر في مواجهة السلطة العثمانية المتقهقرة. وقد بلغ التدخل الاوروبي اولى ذراه البارزة في اعقاب فتنة 1860.

ففي 1861 تمكنت بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا من فرض برتوكول متصرفية جبل لبنان للعام 1861 على السلطنة العثمانية. ثم جرى الاتفاق على تعديله في العام 1864، وبقي ساري المفعول، تحت رقابة هذه الدول، حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى في العام 1914.

في هذه الحقبة الممتدة لغاية اندحار السلطنة العثمانية العام 1918 افرزت الاحداث ثلاث حقائق جرى السكوت عنها، او عن بعض نتائجها ومضاعفاتها.

الحقيقة الاولى، استشراء العصبيات الطائفية بصورة لا سابق لها وتحوّلها خاصية مجتمعية راسخة ستلعب دوراً بالغ التأثير في جميع المراحل اللاحقة.

الحقيقة الثانية، تعاظم تدخلات دول اوروبا ونفوذها عبر قناصلها في متصرفية جبل لبنان وولايتي بيروت ودمشق واقترانها بانزال قوة فرنسية من سبعة الاف رجل، بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول، في بيروت. خيمت هذه القوة، بادىء الامر، في حرج الصنوبر بضاحية بيروت، وتحركت لاحقاً لاحتلال منطقة الشوف. ثم ما لبثت قيادتها ان استغلت وجودها في لبنان لمباشرة مهام استراتيجية ربما كان ابرزها مسح الاراضي اللبنانية ووضع خرائط لما يمكن ان تكون عليه الرقعة الجغرافية لدولة لبنان البازغة بعد وفاة « رجل اوروبا « المريض « واقتسام تركته.

وبالفعل، جرى اعتماد هذه الخرائط لاحقاً في « مؤتمر السلام « في باريس العام 1919 كاساس لتوسيع المتصرفية الى الحدود المقررة لدولة لبنان الكبير التي اعلنها المفوض السامي الفرنسي الجنرال هنري غورو في اول ايلول 1920.

الحقيقة الثالثة، تفاهم بريطانيا وفرنسا من خلال اتفاق سايكس – بيكـو (نيسان – ايار 1916) على اقتسام الميراث العثماني في المشرق العربي بحيث يكون لفرنسا النفوذ والوصاية في لبنان وسوريا، ولبريطانيا في فلسطين وشرق الاردن والعراق، وهو اتفاق انتج لاحقاً تقسيم بلاد الشام الى خمس دول (لبنان الكبير ودمشق وحلب وبلاد العلويين وجبل الدروز) واطلاق وعد بلفور 1917 بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وتولية الامير فيصل بن الحسين ملكا على العراق، واخيه عبدالله بن الحسين اميرا على شرق الاردن.

هذه الحقائق الثلاث، بدءا بنزول القوة الفرنسية في بيروت والتوصل الى اقامة متصرفية جبل لبنان في العام 1861 برعاية الدول الاوروبية، كشفت بمرور الزمن دوراً بارزاً للقوى الخارجية في لبنان وسائر انحاء المشرق، كان من شأنه انتاج وقائع ودوافع ومصالح متعددة على النحو الآتي :

(أ) ترسيخ الطائفية

توسل القناصل الاوروبيون، كما الولاة العثمانيون، بالطائفية سلاحا سياسيا الامر الذي ادى الى تمزيق نسيج المجتمع الاهلي وتعطيل العيش المشترك بين مختلف الجماعات المذهبية في جبل لبنان ومدن الساحل اللبناني. وانسحب هذا التشرذم على تركيبة مجلس ادارة المتصرفية الذي قسمت مقاعده حصصا على الطوائف المتواجدة في نطاقه. وقد إمتدت حال الصراع بين بريطانيا وفرنسا وتعقدت وتركت اصداء لها في عواصم اوروبا لدرجة حملت يوسف بك كرم، بطل عصيان شمال لبنان ضد المتصرف العثماني الاول داود باشا، على كتابة رسالة الى البطريرك بولس مسعد يقول فيها :

« لقد اصبحت امورنا في هذه الايام تابعة لانكلترا وفرنسا. واذا ضرب احدهم رفيقه تصير المسألة انكليزية فرنسوية. وربما قامت انكلترا وفرنسا من اجل فنجان قهوة يهرق على الارض»! (2)هذه العصبية الطائفية سيكون لها دور مؤثر لاحقا في عهدي الانتداب والاستقلال.

(ب) التعامل مع الاجنبي

تذوق بعض اللبنانيين « حلاوة « التعامل مع الاجنبي مذ نزلت القوة الفرنسية في بيروت العام 1860 ومدت وجودها الى منطقة الشوف واخذت تستعين بافراد من جميع الطوائف لانجاز مهامها. ولم يتأخر البريطانيون في مدّ خيوطهم ايضا في جميع الاتجاهات. وهكذا نمت وترعرعت في عهد المتصرفية تقاليد جديدة قوامها التعامل مع الاجنبي لِـ « حماية « الذات او توفير النفوذ او استدرار الاموال والمغانم. وبعد اندلاع الحرب

فينو وزير خارجية فرنسا الذي سحب لبنان من س.وريا

العالمية الاولى، احتلت البحرية الفرنسية جزيرة ارواد الساحلية واتخذت منها قاعدة لنشاطها الاستخباراتي على طول الساحل اللبناني والسوري ومنطلقا لتجنيد العملاء من وجهاء طوائف ورهبان ومشايخ. ولا عجب ان اصبح قائدها الكابتن ترابو لاحقاً اول حاكم لدولة لبنان الكبير من 1920 لغاية 1923. هذه التقاليد النامية في التعامل مع الاجنبي سيكون لها دور وشأن لاحقان في عهدي الانتداب والاستقلال.

(جـ) بلقنة المشرق العربي

الجنرال غورو موسس لبنان

بتنفيذ اتفاق سايكس – بيكو، من خلال مؤتمر باريس والمؤتمرات الدولية اللاحقة، كرست بريطانيا وفرنسا بلقنة المشرق العربي وتحطيم وحدته التاريخية في ظل السلطنة العثمانية لمدة تزيد عن اربعة قرون، وقبلها في ظل الخلافة الاموية فالعباسية فالفاطمية فالمماليك مدة تناهز الالف سنة. ولعل اخطر شرور التحطيم كان تقسيم بلاد الشام الى دول عدة. فوعد بلفور ارهص بوطن قومي وبالتالي بدولة لليهود في فلسطين، وسياسة فرنسا في ظل الانتداب استهدفت وحدة المجتمع وهويته القومية باقامة كيانات على اساس مذهبي. واذْ عجزت عن ادامة هذه الشرذمة في سوريا، فإنها نجحت في الترويج لها في لبنان. ذلك انها اعلنت بلسان روبير كولوندر، رئيس البعثة السياسية الفرنسية في بيروت غداة انتهاء الحرب العالمية الاولى، ان مجيئها الى لبنان هو لحماية اصدقائها الموارنة وضمان مصالحهم. (4)

الجنرال كاترو

(د) مقاومة الشرذمة والتقسيم

لم ترضخ القوى الوطنية لمخططات الشرذمة والتقسيم الانكلو – فرنسية بل قاومتها بضراوة على الصعيدين السياسي والكفاحي. فمن اول اجتماع عقده « المؤتمر السوري العام » في 1920/3/7 الى « مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة » في 1936/3/10، مروراً بالمؤتمرات والاجتماعات الاخرى التي عقدتها القوى والشخصيات الوطنية والبيانات التي صدرت عنها في بيروت ودمشق ومدن الساحل اللبناني، والتظاهرات والاضرابات التي اقترنت بها عقديَ العشرينات والثلاثينات، سجل حافل بمقاومة سياسية وكفاحية منهجية لسلطة الانتداب الفرنسي ومخططاتها التقسيمية. غير ان حدثاً لافتاً وقع في هذه الفترة. فقد وافقت الحكومة السورية برئاسة لطفي الحفار والمدعومة من « الكتلة الوطنية »، على معاهدة مع فرنسا في العام 1936 اخرجت فيها لبنان من سوريا، معترفةً ضمنا بحدوده الراهنة. ولاحظ رياض الصلح ورفاقه – جناح الكتلة الوطنية في لبنان – هذا التطور المستجد، فبنوا على الشيء مقتضاه. (5) ومن ناحية اخرى، فان « الثورة السورية الكبرى » التي اندلعت في سوريا بقيادة سلطان باشا الاطرش (وامتدت الى لبنان ولاقت تأييداً في مناطق راشيا وحاصبيا وبعض انحاء الجنوب اللبناني) عجلت في حمل سلطة الانتداب على التسليم بوجوب اقرار دستور لدولة لبنان الكبير. (6)

ثانيا : نواقص الدستور وعيوب الممارسة.

وضعت وزارة الخارجية الفرنسية مسودة الدستور وقام مجلس النواب اللبناني بمناقشتها واقرارها في مدة اربعة ايام فقط، وصدر تالياً في 23 ايار 1926 [7] ربما لهذا السبب حفل الدستور باخطاء جمة، بعضها في الشكل وبعضها الآخر في المضمون. وسواء كانت هذه او تلك، فقد جرى السكوت عنها سحابة 75 سنة دونما سبب او مسوّغ.

(آ) اخطاء في الشكل والصياغة

– يتسم نص الدستور للعام 1926 بصياغة ركيكة للغاية ربما ناجمة عن ترجمة غير دقيقة للاصل الفرنسي. فالمادة 4 تنص على ان « لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت ». الحقيقة انه ليس من حاجة للاحتفاظ بتعبير « لبنان الكبير » بعد ان جرى تضمين المادة 101 نصا بانه اعتبارا من اول ايلول 1926 تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية.

– تتضمن المادة 9 عبارة. . . » وهي تضمن للاهلين عليا اختلاف مللهم احترام نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية ». ان كلمة « الاهلين » غير دقيقة، والاصح استعمال كلمة « المواطنين ». كما ان عبارة « نظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية »، غير دقيقة ايضا وتحتمل معانٍ عدة. فهل النظام المشار اليه هو نظام وضعي ام نظام كل من الطوائف المعترف بها ؟ ثم ما هوالمقصود بالمصالح الدينية؟ هل المقصود

المصالح المتعلقة بكل طائفة من الطوائف ام ان المقصود المؤسسات والاماكن الدينية بصورة عامة.

– تنص المادة 21 على ان « لكل وطني لبنان بلغ من العمر احدى وعشرين سنة كاملة حق في ان يكون ناخباً «... الخ. الاصح ان يقال : «لكل مواطن لبناني. . . « الخ.

– وردت عبارة « عمدة المجلس « في المادة 37، والاصح ان يقال «مكتب المجلس « او « رئاسة المجلس «.

– وردت عبارة « كل اقتراح قانوني « في المادة 38، والاصح ان يقال « كل اقتراح قانون. «

– وردت في المادة 41 عبارة « ولا تتجـاوز نيابة العضو الجديد اجل نيابة العضو القديم»، والاصح ان يقال « مدة نيابة العضو القديم « وليس اجله. كما ورد في نص المادة ذاتها عبارة « قبل انتهاء عهد نيابته»، والاصح ان يقال « مدة نيابته «.

– في المادة 47 وردت عبارة « لا يجوز تقديم العرائض الى المجلس الاّ خطا...»، والاصح ان يقال « الاّ خطيا «.

– تضمنت المواد 83 و 84و85و86و87 استعمالات مختلفة للمصطلح نفسه، مرة بصيغة « موازنة «، ومرة بصيغة « ميزانية « ومرة ثالثة بصيغة « مشروع موازنة «. والاصح اعتماد مصطلحي موازنة ومشروع موازنة حسب المعنى المقصود.

– تضّمن عنوان الباب السادس عبارة « احكام نهائية مؤقتة « وهو تعبير ملتبس لأن كلمة « نهائي « لا تأتلف مع كلمة « مؤقت «، علما ان احكام المواد 95 و101 و 102 التي ما زالت سارية المفعول لا تفيد معنى ان تكون مؤقتة. ولعل العبارة الادق هي « احكام خاصة».

ختاما، يبدو غريبا ان تتاح الفرصة امام المشترع مرات عدة لتعديل الدستور بدءا من العام 1927 وان يسكت، رغم ذلك، عن تنقيح المواد السالفة الذكر، خصوصا ما يتعلق منها بالاخطاء الشكلية.

البطريرك حويك

(ب) نواقص في المضمون

– وردت في الفقرة « ط « من مقدمة الدستور عبارة « لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين «. ان كلمة « توطين « جاءت بصيغة مطلقة من دون توصيف او تفصيل الامر الذي يثير الالتباس مع مفهوم التجنيس. والاصح توضيح المفهوم بالقول : « ولا توطين للاجئين الفلسطينيين تمسكا بحقهم المقدس بالعودة الى وطنهم فلسطين «.

– وردت في الفقرة « ي» من مقدمة الدستـور عبارة « ميثاق العيش المشترك «، في حيـن لا وجود لميثاق وضعي بهذا الاسم. الاصح ان يقال : « لا شرعية لاي سلطة تناقض اولوية العيش المشترك الذي لا بقاء للبنان من دونه. «

– كانت السلطة الاجرائية منوطة، لغاية 21/9/1990، برئيس الجمهورية (المادة 17) الامر الذي ادى الى نشؤ مشكلتين : الاولى، طغيـــان السلطة الاجرائية (التنفيذية) على السلطة الاشتراعية. والثانية اندلاع توتر طائفي سببه تماهي رئاسة الجمهورية مع الطائفة المارونية مما استثار اعتراض السياسيين السنّة والشيعة بدعوى عدم وجود تكافؤ في الصلاحيات والنفوذ بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ورئاسة مجلس النواب.

– انعدام مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها بسبب وجود نص دستوري يولي رئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ قرار معلل بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء ولايته (المادة 55 القديمة).

– تجويف مبدأ استقلال القضاء باخضاع السلطة القضائية (المادة 20) للسلطة الاجرائية من طريق قوانين وضعية (قانون القضاء العدلي المعدل بالمرسوم الاشتراعي الرقم 22 تاريخ 23/3/1985) متعلقة بتشكيلات القضاة وتعيينهم ونقلهم. ولمعالجة هذا النقص، يقتضي تعديل نص المادة 20 بتوسيعه ليتضمن احكاماً اساسية واضحة حول استقلال السلطة القضائية وتأكيد ندیتها حيال السلطتين الاشتراعية والاجرائية، اضافة الى احكام تشير الى ضمان هذا الاستقلال من طريق قانون وضعي يتعلق بانتخاب لا اقل من ثلثي أعضاء المجلس الاعلى للقضاء من قبل القضاة أنفسهم. (8)

– تعطيل القضاء السياسي المتمثل بالمجلس الاعلى (لمحاكمة الرؤساء والوزراء) المنصوص عليه في المادة 80 بالسكوت عن اصدار قانون اصول المحاكمات لديه مدة تزيد عن 64 عاماً. وكان من شأن ذلك توفير مزيد من اسباب القوة والنفوذ لاعضاء السلطة الاجرائية تجعلهم بمنأى عن المحاسبة. فلا غرو ان يزداد الفساد ويتأصل نتيجة ذلك كله.

– مخالفة احكام المادة 95 (قبل تعديلها) من الدستور التي كانت تقضي بحصر تمثيل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة، وليس مجلس النواب، وذلك باخضاع قوانين انتخاب اعضاء المجالس النيابية المتعاقبة لمحاصصة طائفية. مع العلم ان المادة 95 ذاتها تتناقض مع المادة 7 التي تكرس مساواة اللبنانيين امام القانون، كما تتناقض مع المادة 12 التي تعطي كل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة بلا ادنى ميزة لاحد على الآخر الاّ من حيث الاستحقاق والجدارة. وقد جرى السكوت عن المخالفات المرتكبة على صعيدي قوانين الانتخاب وانظمة الموظفين مدة 75 عاماً دونما توقف وبمنأى عن اي محاولة اصلاحية ولو خجولة لتلطيف المخالفات الفاجرة في هذا المجال.

– تحجيم شرعية الدولة اوالنظام السياسي باصدار قوانين مخالفة للدستور، والامتناع عن تطوير الممارسة الدستورية والسياسية بانشاء محكمة او مجلس لمراقبة دستورية القوانين (حتى العام 1990) او اعتماد مبدأ الاستفتاء العام المتحرر من القيد الطائفي من اجل استلهام ارادة الشعب والاستناد اليها في عملية تصويب الاداء والاصلاح السياسي بصورة عامة.

(ج) انحراف في الممارسة

اتسمت ممارسة المسؤولين المتعاقبين على السلطة بانحراف منهجي عن الشرعية. تبدّى هذا الانحراف اكثر ما يكون في « تطييف « المؤسسات على نحو مخالف لاحكام الدستور والقوانين النافذة بل بصورة منافية للمصلحة العامة.

فقد سعت طبقة السياسيين المحترفين الى تعزيز الطائفية وتكريسها، والتوسل بها لاحراز مكاسب سياسية ومادية، واعتمادها اداة للتغطية والحماية. وانها لمفارقة جديرة بالتسجيل ان عهد الاستقلال هو الذي كرس الانفصال المجتمعي التام بين طوائف لبنان باقراره قانون 24 شباط 1948 الخاص بالاحوال الشخصية للطائفة الدرزية، وقانون 2 نيسان 1951 الخاص بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطائفة الاسرائيلية(9). والجدير بالذكر ان المادة 33 من قانون 2 نيسان 1951 كانت اجازت للطوائف المشمولة باحكامه ان تقدم للحكومة قانون احوالها الشخصية وقانون اصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة اشهر. وقد تقدمت الطوائف المعنية بمشاريع قوانينها في المهلة المحددة الاّ ان الحكومة لم تعترف بهذه القوانين رسمياً لغاية الوقت الحاضر. غير ان اجتهاد محكمة التمييز اعتبر انه يكفي ان تكون هذه الطوائف قد قدمت قوانينها الى الحكومة لتقوم المحاكم بتطبيقها حتى وان لم تنشر ولم يعترف بها بصورة قانونية (10). معنى ذلك ان الدولة تخلت عن حق التشريع للطوائف المعنية نفسها التي مارست هذا « الحق « بشكل واسع ضمن لها الاستقلال التام في شؤونها الدينية والزمنية عن سلطة الدولة وقوانينها المدنية.

وتمشياً مع سياسة تعزيز استقلال الكيانات الطائفية داخل النظام السياسي، صدر المرسوم الاشتراعي الرقم 18 تاريخ 13 كانون الثاني 1955 المعدل بتاريخ 2 اذار 1967 القاضي بمنح المسلمين السنّة استقلالا تاماً في شؤونهم الدينية واوقافهم الخيرية يتولون تشريع انظمتها وادارتها بانفسهم، ويكون مفتيهم الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم لدى السلطات العامة(11). وفي السياق ذاته وللغاية نفسها تقريباً صدر القانون الرقم 72/67 تاريخ 10 كانون الاول 1967 القاضي بانشاء المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وباستقلال المسلمين الشيعة بادارة شؤونهم الدينية واوقافهم الخيرية (12).

هكذا تخلت الدولة عن سلطتها الدستورية التي تولي مجلس النواب، بموجب المادة 16 من الدستور، حق التشريع على وجه حصري دون سائر السلطات والهيئات والطوائف. وهي مخالفة دستورية فاضحة تجري ممارستها يومياً، بشكل او بآخر، بل بامعان وعن سابق تصور وتصميم وسط سكوت عام عن طبيعتها ومفاهيمها.

ثالثا : تجذر الفساد في الدولة والمجتمع

الفساد في لبنان ظاهرة قديمة، متأصلة في تراثه السياسي، متجذرة في سلوك حكامه والموظفين، وشائعة في صفوف الناس، لا سيما اولئك الذين لهم مصالح ومعاملات مع الادارات والمؤسسات العامة.

قيل ان لبنان اكثر البلدان فساداً بعد اندونيسيا. لكن اندونيسيا انتفضت على الرئيس السابق سوهارتو بسبب فساده واقصته عن منصبه. ثم فعلت الامر نفسه مع خلفه عبد الرحمن وحيد. اما في لبنان – حيث الفساد طريقة حياة

قصر الصنوبر آيام زمان

– لم يحدث قط منذ اعلان دولة لبنان الكبير، ان حوكم رئيس او وزير او نائب او موظف مسؤول بتهمة الفساد وصرف النفوذ. واذا كان عهد الرئيس شارل حلو (1964 – 1970) نجح في اقصاء مجموعة من كبار الموظفين من دون محاكمة فان المجتمع – الضالع افراده ومؤسساته في الفساد ايضا– رد الاعتبار لبعض من هؤلاء بانتخابهم نوابا !

لعل تاريخ لبنان الحقيقي هو ذلك الذي كتبه اسكندر الرياشي، الصحافي الاشهر الذي عمل مع سلطات الانتداب الفرنسي كموظف ومستشار وداعية. صحيح ان الرجل كتب مذكراته بكل شفافية ولم يقصد ان يكتب تاريخا لبلده. لكن محصلة مجهوده الرائع كانت تسجيلاً حقيقياً شفافا لتاريخ لبنان المعاصر، خلال الانتداب الفرنسي وبعده، مروراً بممارسات حكامه ونوابه وتجاره وكتابه وصحافييه، اضافة الى سلوك ابنائه –ليس كلهم بالطبع – الذين مارسوا الفساد وكأنه فعلاً طريقة حياة (13).

ما من شك في ان استشراء ظاهرة الفساد في لبنان سبب رئيس لغياب المساءلة والمحاسبة وتعثر الاصلاح السياسي والاداري، ذلك لأن الثواب والعقاب هو جوهر مفهوم الحكم. فلا حكم صحيحا وفاعلا ومتطوراً وهادفاً، من دون وجود منظومة عامة، سياسية وقانونية واجتماعية، للثواب والعقاب.

العقاب وحده لا ينتج حكما عادلاً، لأن الحكم يكون في هذه الحالة حكماً استبداديا. والثواب وحده لا ينتج حكما نزيها، لأن الحكم يكون في هذه الحالة حكم شركة محاصصة لتوزيع المغانم والاسلاب. الحكم الصحيح العادل هو حكم العقاب والثواب معا وفي آن واحد.

ان حكم الثواب والعقاب غائب او مغيب في لبنان. ثمة قلة من حكام فاضلين انقياء، لكن ليس ثمة حكم فاضل نزيه. ربما لأن ما كنّا – وما زلنا فيه – تنطبق عليه قول كليمنصو :» في هذا المجلس وهذه الحكومة ووراءهما سياسيون كبار عند المكاسب والمغانم، حقيرون صغار عند الملمات والشدائد «(14). ومن مفارقات بلد المفارقات والخصوصيات، السهولة التي يجري بموجبها توصيف الحكام ورجالات السياسة. ذلك لأن المعايير غائبة تماما والمراجع والمؤسسات التي بمقدورها اجراء التقويم غائبة ايضا او مغيبة. فلا مساءلة ولا محاسبة بل حرص على التسطيح والمجاملة.

ولعل اغرب ما يقع عليه المرء في هذا المجال سهولة اطلاق صفـــة « الوطني » و « الوطنية » على سياسيين وعاملين في الحقل العام، لم تؤثر عنهم نزاهة او فضيلة. افهم ان يكون هؤلاء اذكياء، مقتدرين، او حتى دهاة. لكني لا افهم مطلقا ان يكون سارق او راشٍ او مرتشٍ او فاسق او فاسد وطنياً غيوراً وقومياً كبيراً.

ان هذه المفارقة تهون امام اخرى بالغة القسوة. فقد يقع المرء على قلة من الحكام والسياسيين النزهاء والانقياء، ويتوقع ان يكون توصيفهم في المجتمع على هذا الاساس، ليفاجأ بان النظرة اليهم دونية والصفات التي تطلق عليهم تندرا هي من عيار « طيب القلب «، « معتزّ « او « حمار « !

هكذا يتضح انه حتى الشذوذ الضيق عن قاعدة الفساد الوسيعة ينظر اليه المجتمع باستهجان. اذا كان من الصعب اقامة دولة قادرة وعادلة وسط فساد دافق غامر، هل لنا ان نعرف الاسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة الطاغية ؟ ارى ان وراءها اسبابا خمسة:

اول الاسباب ان العصبية الطائفية تنطوي، بالضرورة، على المحاباة والتمييز وبالتالي التفاوت. بوجودها واستشرائها تصبح المساءلة والمحاسبة معدومة بدعوى جاهزة عليالدوام هي انك لا تستطيع ان تحاسب فاسداً في فئة ما لم تحاسب امثاله في جميع الفئات. واذ يتعذر، غالبا، ان ترى فاسدين في جميع الفئات على الدرجة نفسها من الفساد في الوقت نفسه، فان النتيجة المستخلصة تكون، والحالة هذه، تفضيل الامتناع عن المحاسبة خشية التمييز في المعاملة، على المحاسبة مع التمييز في احقاق الحق.

ثاني الاسباب شلل اجهزة الرقابة والمحاسبة مع تعذر عملها وسط مناخ طوائفي مترع بالمحاباة والتمييز.

ثالث الاسباب انحراف في القيم والاخلاق العامة. ولا شك في ان للضائقة المعيشية والفقر والبؤس دوراً في تجويف القيم والاخلاق يصبح معه المخالف والمرتكب وسارق المال العام محط اعجاب وقدوة. ثمة تأصيل لهذه الظاهرة في تاريخ لبنان وادبه.

فعندما ضربت المجاعة والبؤس سكان لبنان في حمأة الحرب العالمية الاولى بات تهريب القمح، كما يتبدى الامر في روايـــة « الرغيف « لتوفيق عواد، عملا اخلاقياً والمهرب بطلاً وطنياً.

رابع الاسباب اعتبار الوجاهة في المرتبة الاولى من سلم القيم السائدة. انها مطلب اعلى، تهون امامه كل القيم الاخرى وتطوى المحرمات. وبما ان الفساد – في عرف طالبي الوجاهة – اقصر الطرق الى المال، والمال قادر قدير على كل شيء، فالنتجية والحال هذه معروفة..

خامس الاسباب ضحالة في الوعي وقصور في استخلاص العبر من التجارب والاخطاء. والاخطاء تتكرر لاننا لا نتعلم منها، فتستمر الحلقة المفرغة اوالدور الفاسد...

هل توقف المسكوت عنه من اسس الدولة في العام 1975 ؟ انه ما زال قائماً ومتفاقماً الى وقتنا الحاضر. واذا كان ثمة من يظن ان مرحلة جديدة في تاريخ النظام السياسي اللبناني بزغت مع اقرار اتفاق الوفاق الوطني في الطائف العام 1989، وان المسكوت عنه من اسس الكيان والدولة والسلطة قد توقف، فهم مخطئون. مخطئون لأن مصادر الانحراف والفساد ما زالت ناشطة وبأقصى طاقتها. فقد اتسعت البحار والانهار، وكثرت الاسماك والزعانف، والشاطر بشطارته، والرزق على الله...

مراجع

(1) **للتوسع في مسألة الكيان والنظام، راجع بحثنا : « الكيان والنظام مشكلة علاقة »، المنشور في مجلة « دراسات عربية » العدد 6 نيسان (ابريل)** 1969.

(2) **يوسف مزهر، « تاريخ لبنان العام » (بيروت، مجهول التاريخ) جزء** 1 **صفحة** 604

(3) **اسكندر رياشي، رؤساء لبنان كما عرفتهم » (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر،** 1961) **صفحة** 15-11

(4) **كمال سليمان صليبي، تاريخ لبنان الحديث (بيروت، دار النهار للنشر،** 1967) **صفحة** 205 – 204)

(5) **حسان علي حلاق، « مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة** 1936 **« (بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر** 1983) **صفحة** 89 – 11.

(6) **الصليبي، المصدر نفسه، صفحة** 210 – 208.

(7) **ادمون رباط، « الوسيط في القانون الدستوري اللبناني » (بيروت، دار العلم للملايين** 1970) **صفحة** 368 – 330.

(8) **لمزيد من الايضاحات راجع : عصام نعمان، » اي دور للسلطة القضائية ؟ «، دراسة منشورة في مجلد : القضاء الاداري اللبناني، تأليف مجموعة من القانونيين. (بيروت، المركز اللبناني للدراسات** 1999) **صفحة** 129 - 110

(9) **« مجموعة القوانين اللبنانية «، فقرة احوال شخصية، صفحة د**1 – **د** 7

(10) **المصدر نفسه.**

(11) **«مجموعةالتشريع اللبناني «، فقرة « محاكم شرعية «، صفحة** 31

(12) **المصدر نفسه، فقرة « احوال شخصية «، صفحة** 53.

(13) **راجع كتب اسكندر الرياشي : « قبل وبعد » (بيروت، مطابع دار الحياة،** 1953) **و» الايام اللبنانية « (بيروت، شركة الطبع والنشر اللبنانية، مجهول التاريخ) و «رؤساء لبنان كما عرفتهم « (بيروت،المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر،** 1961).

(14) **العبارة وردت في كتاب اسكندر الرياشي : « الايام اللبنانية «، صفحة** 5

جذور ومقدمات التدخل الدولي في لبنان

بقلم طلال منجد

طلال منجد
كاتب وصحفي لبناني
متخصص بالشوون اللبنانية

ما يزال المشهد السياسي اللبناني يستلهم أحداثاً سياسية كبرى سبق واختبرها منذ عام 1840 على صعيدين: داخلي ودولي. ولئن اختلفت التفاصيل والأسماء والأدوار والأسباب والنتائج فإن ثمة حركة دائرية تكاد تعيد نفسها بين الفينة والأخرى في المفاصل الرئيسية ومن أهمها:
– أحداث عام 1840– أحداث عام 1860– حقبة 1946 – 1919– حقبة 1982

أحداث عام 1840

تبدأ أحداث هذه الحقبة بالحملة المصرية المعروفة بحملة إبراهيم باشا التي رمت لاحتلال بلاد الشام ومنها الإمارة اللبنانية لإلحاق ولايات عكار ودمشق وحلب وصيدا وطرابلس إلى حكم الوالي محمد علي باشا في مصر الذي استقل بولايته عن الحكم العثماني بعد ما أرسى قواعد حكم تحديثي دعمته فرنسا. نجحت هذه الحملة في احتلال بلاد الشام وكادت أن تهدد السلطنة العثمانية بعد وصولها إلى تخوم الأناضول وكان مبررها البسيط المعلن أن محمد علي أراد أن يبسط سلطته لأن رعايا مصر من الفلاحين كانوا يتنقلون بحرية في أرجاء السلطنة وقد هرب قسم كبير منهم إلى بر الشام خوفاً من التجنيد الإجباري فأعتبر والي مصر أن من حقه أن يبسط سلطته حيثما نزحوا مهدداً بذلك أساس وجود السلطنة العثمانية فرأت حينها الدول الأوروبية الكبرى (بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا) أن توقف حركته وان تجبره على الانسحاب من بلاد الشام إلى مصر مقابل الاعتراف بحكم وراثي له محصور في مصر.

كان من نتائج الحملة المصرية في إمارة جبل لبنان أنها عززت سلطة الأمير بشير الشهابي في وجه شركائه الطبيعيين (المقاطعجيين) الذين تعرضوا للتنكيل وكان معظمهم من الدروز وعمل بشير على تشجيع هجرة الفلاحين الموارنة من الشمال إلى الجبل وتدعيم سلطة الكنيسة مخلخلاً بذلك أساس النظام الاجتماعي – الطبقي السائد في الجبل.

سحب سلاح وانسحاب قوات

ويمكن أن نلحظ في هذه الحقبة الملامح التالية:
– دولياً: قيام الدول الأوروبية الكبرى بتوجيه إنذار في آذار 1840 إلى محمد علي باشا (والي مصر) بوجوب الجلاء عن الولايات التي احتلها في بلاد الشام – ومنها إمارة جبل لبنان – في مدى عشرة أيام حتى إذا رضخ يعطى له حكم مصر وراثياً وإذا أبى تنزع منه بلاد الشام بالقوة بعد عشرة أيام وولاية مصر بعد عشرين يوماً.
– لبنانياً: بسبب حرج وضع الحملة المصرية في سوريا، اضطر إبراهيم باشا (قائد الحملة ونجل محمد علي) لطلب مجندين جدداً من دروز لبنان لمواجهة تطورات الموقف فأبى هؤلاء.

ولإستمالة المسيحيين إلى جانبهم، أشاع قائد الحملة إن التجنيد سيشمل المسلمين والمسيحيين على السواء وذلك للمرة الأولى بالنسبة إلى المسيحيين.

وقد حدث ما يؤيد هذه الشائعة عندما طلب (السرعسكر) من الأمير بشير نزع السلاح في الجبل وجمع البنادق (المحلية) لتسليح الجيش المصري فرفض هؤلاء.

نهاية الحملة المصرية

وقّعت الدول الأوروبية في 15 تموز 1840 على معاهدة لتنفيذ إنذارها بالقوة بعد مهلة ثانية وأخيرة. واتجه السير روبرت ستوفورد، أميرال الأسطول الإنكليزي، نحو بيروت وضربها بالمدافع بالاشتراك مع البوارج النمساوية ثم اتجه إلى خليج جونيه وانزل فيه الجنود (نحو 8500 جندي) وكان لهذا النبأ وقع عظيم في فرنسا، سقطت على أثره الوزارة الفرنسية بقيادة «المسيو تيير» وخلفتها وزارة تجنح نحو السلم.

عن التمدن
صحيفة أسبوعية تصدر في طرابلس - لبنان

وتوالت الهزائم على إبراهيم باشا واضطر إلى إخلاء صيدا ثم عكا في 3 أيلول 1840. وفي اليوم نفسه، أعلن الأميرال البريطاني خلع حليفه الأمير بشير الشهابي من إمارة جبل لبنان الذي أعلن الاستسلام فأفهمه البريطاني إن بإمكانه أن يختار مكان نفيه خارج بلاد الشام ومصر وفرنسا فاختار جزيرة مالطة.

انبثاق نظام سياسي في جبل لبنان

بعد عقد من وجودها في لبنان (1840 – 1831)، تركت الحملة المصرية نتائج تغييرية كبرى في البلاد إذ قضت على النظام العسكري القديم (الإقطاع العسكري التقليدي) وشجعت على هجرة الفلاحين المسيحيين بقيادة الكنيسة على حساب الإقطاع الدرزي وشهد الجبل لأول مرة سيطرة مركزية لمصلحة الأمير بشير الشهابي، حليف إبراهيم باشا، وحلت نظم ديوان حديثة مكان نظام الأمير التقليدي، عدا عن التحديث في أساليب الزراعة والتجارة وشق الطرق وتشجيع الإرساليات.

أما نتائج التدخل الدولي المباشر فكان من شأنه إعادة الجبل إلى السلطة العثمانية التي كانت تتحول بدورها نحو التحديث وممارسة السلطة المركزية المباشرة في شتى ولاياتها ومنها جبل لبنان الذي شهد حينها اضطرابات على 3 مستويات:

– مستوى السكان المحليين حيث نزع المسيحيون نحو انتخاب ممثلين عنهم لتدبير أمورهم من نفس الجماعة أي الطائفة حيث ولدت بذلك ثنائية درزي – مسيحي.

– مستوى اختيار خلف للأمير بشير الشهابي فتولى الأمور خلفاً له الأمير بشير قاسم وكان ضعيفاً.

– مستوى ولادة ظاهرة قناصل الدول الكبرى في بيروت الذين تنازعوا والسلطنة العثمانية على أخذ القرار فيما يخص إمارة جبل لبنان، منقسمين بدورهم فيما يتعلق بدعم السكان المحليين إذ اتجهت بريطانيا لدعم الدروز والفرنسيون والنمساويون إلى دعم الموارنة والروس إلى دعم الأرثوذكس فولدت حينها مشاريع متتالية إلى تقسيم الجبل نحو ثلاث وحدة وكل وحدة جغرافية تبعاً لهوية قاطنيها الطائفية: درزية ومارونية وأرثوذكسية وبذلك ولد النظام الطائفي للمرة الأولى في جبل لبنان. واستقر الرأي أخيراً على ولادة نظام القائمقاميتين: الأولى درزية بحيث ينتخب المشايخ الدروز القائمقام الدرزي بأنفسهم واتفق هؤلاء على انتخاب الأمير أحمد أرسلان المحايد. أما في القائمقامية المسيحية فجرى تعيين الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً على النصارى. ولما اعترض الروم الأرثوذكس وطلبوا تعيين قائمقاماً منهم بتأييد من قنصل روسيا، جرى استبدال كلمة النصارى بالموارنة في فرمان «البيورلدي» الذي صدر بهذا الشأن من السلطان العثماني وبموجبه كانت حدود قائمقامية النصارى تمتد من مشارف طرابلس حتى طريق الشام ببيروت. أما قائمقامية الدروز فتمتد من طريق الشام حتى صيدا. واستثنيت دير القمر التي تسكنها غالبية مسيحية وتقرر أن يكون لها حكم ذاتي وان يحكمها وكيلان، ماروني ودرزي من سكانها.

ظاهرة الطائفية

وكان من شأن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين أن يزيد في حدة الخصومة والجفاء بين الطائفتين فبدلاً من أن يفصل بينهما، اخضع الواحدة منها للأخرى في المنطقة المتداخلة السكان حتى قيل أن عدد من يحمل السلاح من نصارى المناطق المختلطة زاد على 13951 رجلاً مقابل 6390 رجلاً من الدروز.

وبحكم إن المسيحي في المنطقة المختلطة كانت مرجعيته وكيله الماروني (المستحدث) وليس المقاطعجي الدرزي (بحسب النظام التقليدي القديم) فإن الدينامية الطائفية اشتغلت حينها وعملت لإرساء نظام المرجعية الطائفي الذي سرعان ما سيتعرض للانفجار عام 1860 بعد سلسلة اختبارات غير ناجحة مر بها نظام القائمقاميتين.

ميزة النظام القديم

كان يتولى شؤون كل مقاطعة شيخ أو مقدم أو أمير بحسب العائلة المقاطعجية التي ينتمي إليها. وكان هؤلاء يخضعون جميعاً لسلطة الأمير الحاكم (من الشهابيين) الذي كان مركزه عادة في دير القمر ومستقلاً في شؤون ولايته الداخلية. وكان الأمير الحاكم يولي من يشاء من المقاطعجيين على إحدى المقاطعات شرط أن يكون هذا المقاطعجي من العائلة المسند إليها هذا الإقطاع.

وشملت مهمة «الأمير الأعلى» السهر على حفظ الأمن ومنع النزاع بين المقاطعجيين وكان من صلاحياته

أيضاً تعيين القضاة ويأمر بجمع الضرائب ويقوم بدفعها للسلطان محتفظاً لنفسه ببعض النفقات. وهذه الضرائب مفروضة على الجميع ولا يعفى منها أحد أصلاً، أميراً كان أم شيخاً أم من عامة الشعب ولا يستطيع الأمير الحاكم آن يزيد مقدارها من دون موافقة الأعيان. كما لا يستطيع أن يعقد صلحاً أو يعلن حرباً قبل استشارتهم. وللمقاطعجي حقوق وامتيازات يراعيها الأمير الحاكم عادة فهو لا يُقتل ولا يُضرب ولا يُسجن وإنما يكون قصاصه بمصادرة أملاكه أو نفيه أو تغريمه. ولا يجوز للأمير الحاكم من حيث المبدأ تحقير المقاطعجي الخارج عن طاعته فلا يهينه ولا يغير شيئاً من ألقابه وإنما تكون علامة الولاء بالختم المثبت على ظهر الكتاب المرسل وفي حالة عدم الرضا فإن الختم يوضع في أعلى الصفحة على الوجه.

قيسي - يمني جنبلاطي - يزبكي

وتتفق معظم الدراسات التاريخية في جبل لبنان خلال العهد العثماني على اعتبار الصراع الأساسي في الجبل إنما كان يتم على أساس ثنائي قبلي وتحت عنوان قيسي

– يمني وهو صراع حصيلة انقسام سياسي قديم موروث ويعود إلى تلك الخصومة التقليدية بين القبائل العربية «الشمالية» التي عرفت فيما بعد بالقيسية (على أساس تسمية الكل باسم البعض) والقبائل الجنوبية اليمنية. وكان أوج هذا الصراع قد تمثل بموقعة عين دارا الشهيرة عام 1711 بين العائلات القيسية واليمنية وانتهت بفوز القيسيين وفي مقدمتهم الشهابيين على حساب الحزب اليمني من آل علم الدين، بحيث أتاحت هذه المعركة إعادة توزيع المقاطعات من جديد.

أما الصراع الجنبلاطي – اليزبكي فهو استمرار لبنية الصراع الأولى ولكن على أساس جديد ومن ضمن الجماعة نفسها (الحزب القيسي) على أساس دينامية الاصطفاف الثنائي القائمة على عاملي الجذب والطرد المستمرين والولاء والخصام وتغيير الأدوار باستمرار. ومن الشائع أن الانقسام اليزبكي – الجنبلاطي قد وقع بحسب ما ترويه بعض المصادر اثر مناظرة (مشاحنة) كلامية جرت بين الشيخين علي جنبلاط وعبد السلام العماد وكلاهما كانا من أبرز المقاطعجيين الدروز في القرن الثامن عشر.

وتتيح دينامية الاصطفاف الثنائي على الدوام إخراج الحلقات الضعيفة من دائرة النفوذ واستبدالها بأخرى متجددة. وثمة من يرى من الدارسين المعاصرين أن بنية هذه الثنائية لم تتغير لغاية الآن وقد تمثلت في القرن العشرين بثنائية كتلة وطنية (اميل اده) مقابل كتلة دستورية (الشيخ بشارة ألخوري) ثم باصطفاف آخر: كمال جنبلاط مقابل كميل شمعون.

أحداث سنة 1860

حملة عسكرية ولجنة دولية للتحقيق وتقرير المصير

ثمة اتجاهين في تناول أحداث 1860 التي شهدها جبل لبنان. والاتجاه الأول ينتمي إلى التيار الغربي والأوروبي ويرى في كل ما حدث صدى تلقائياً لمسرح الأحداث الحقيقي في القارة الأوروبية وصراع الدول العظمى (حينها) حول مصير السلطنة العثمانية.

أما الاتجاه الثاني وخاصة اللبناني منه فيرى في الأحداث حرباً أهلية غذتها الدول الأوروبية. ولو أخذنا كتاب كارل بروكلمان «تاريخ الشعوب الإسلامية» الموسوعي لوجدناه يتناول الأحداث في فصل خاص بعنوان «فتنة 1860 في لبنان وسوريا» وعلى النحو التالي: «وبعد أربع سنوات من صلح باريس وجدت الدول الأوروبية فرصة جديدة للتدخل في شؤون الإمبراطورية العثمانية الداخلية. ذلك بأن نظام الحكم الثنائي الذي انشيء في لبنان ساعد على قيام حالة من الخلاف المتواصل بين الدروز والموارنة، خاصة وان الأتراك المتعصبين الذين وجدوا هناك في نجوة من رقابة الدبلوماسيين الأوروبيين الدائمة، كانوا ينفّسون عن بغضهم للنصارى عن طريق إثارة الدروز عليهم. وفي نوار سنة 1860 اندلعت نار الحرب الأهلية كرة أخرى..».

يحتاج هذا النص الكثيف والموجز لتفكيك مضامينه المترابطة ابتداء من وحدة العنوان:

– إن الفتنة إنما حصلت في لبنان وسوريا معاً.

– إن الدول الأوروبية إنما كانت تفتش عن فرصة جديدة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية بعدما حيدتها معاهدة

باريس (1856) مؤقتاً. وهذه المعاهدة عقدت بعد حرب القرم بين تركيا وروسيا وتوخت المعاهدة إطالة أمد السلطنة العثمانية وفرض «الإصلاحات الأوروبية» فيها وخاصة لجهة المعاملة الخاصة لرعايا السلطنة المسيحيين. كما تعالج المعاهدة بكثير من التفصيل مسألة الملاحة الدولية والقانون الدولي بالنسبة لهاجس ذلك العصر: في الدردنيل والبحر الأسود بداية ثم في قناة السويس قيد الافتتاح بعد أعوام (1859) أي قبل عام من بداية أحداث لبنان.

– إن الإصلاحات كما الملاحة الدولية كما وراثة السلطنة كانت الهواجس الفعلية للغرب المتقدم بوصفه قوة محدّثة في العالم.

مسار الفتنة جبلاً وسهلاً

في تناوله المكثف للأحداث، يتابع بروكلمان كتابه تاريخه كما يلي:

«طغت على البلاد ابتداء من أيار 1860 موجة من التقتيل والنهب دامت حتى شهر تموز، بسبب من إن الجند الذين لم تدفع لهم أرزاقهم منذ أشهر أحجموا عن التدخل. وفقد ثلاثون ألف نصراني ونيف حياتهم في هذه الفظائع، وكان للمثل السيئ الذي ضربه أبناء الجبل أثره في نفوس المتعصبين من أبناء السهول، فبدأت في دمشق حركة اضطهاد ديني كادت تأتي على المسيحيين جميعاً لولا إن انبرى الأمير عبد القادر (الجزائري) الذي اشتهر في حروب التحرر الجزائرية من النير الفرنسي والذي كان منفياً في دمشق – إلى إنقاذ كثير منهم، يساعده أولاده ونفر قليل من الرجال.

وكان لهذه الوحشية صدى استنكار بالغ في أوروبا حتى لقد رأى الباب العالي من الخير إن يوجه فؤاد باشا مزوداً بسلطات مطلقة لمعاقبة الجناة. وأرسلت فرنسة أيضاً ستة آلاف جندي إلى سوريا، في حين اكتفت الدول الأخرى بالقيام بمراجعات دبلوماسية. وفي لبنان ودمشق، أصدر القضاء أحكاما شديدة القسوة. ومهما يكن من شيء فقد وجد الدروز تأييداً عند الإنكليز الذين كانوا بحاجة إليهم كقوة يلقونها في الكفة الأخرى من التنافس الدولي في لبنان بعد إن شملت فرنسة النصارى بحمايتها. والواقع إن الاحتجاج البريطاني حال دون مواصلة حملة الإعدام التي كانت قد شنت على زعماء الدروز».

السياق اللبناني: طانيوس شاهين ويوسف كرم

يذهب المؤرخون اللبنانيون في تناولهم للوقائع إلى سياق داخلي تفصيلي وفي ثلاث حقبات ممتدة، ما قبل وما بعد وخلال 1860 على النحو التالي:

– حقبة 1858: وكان مسرحها القائمقامية الشمالية المارونية وتميزت أحداثها عام 1858 بخلافات نشبت بين المقاطعجيين الموارنة وعلى رأسهم آل الخازن في كسروان على القائمقام الذي أصبح يعتبر موظفاً لدى الوالي العثماني ويقبض رواتبه من الدولة. لكن حركة العصيان هذه انقلبت رأساً على عقب بحسب ما ورد في كتاب (كنوز لبنان المرصودة بقلم باحث لبناني مقيم بمصر، طبع في القاهرة 1907). ويرى الباحث المؤلف إن «آل الخازن سعوا إلى جر فلاحيهم للنزاع بتحريضهم على كتابة العرائض ضد القائمقام (..) والمشايخ الذين اجتمعوا في زوق الخراب (15 آذار 1858) اتخذوا التدابير للانتخاب وكلاء من الفلاحين لقرى جنوب كسروان وسلموا الفلاحين أختاماً يختمون بها عرائض الشكوى. وهؤلاء المساكين الذين قذف بهم مشايخهم في المعركة وجدوا الفرصة مواتية لوضع قواهم في خدمة حاجاتهم وأمانيهم. وعقد وكلاء القرى اجتماعاً سرياً في مطلع تشرين الأول (1858) قرّ رأيهم فيه على نشر راية العصيان ورفع تسلط المشايخ.

ولم تلبث حوادث الاستفزاز والاعتداء والشتم إن تكررت ضد المشايخ الخازنيين فشق عليهم كثيراً وفكروا في تأديب أهل قرية زوق مكايل التي انتشرت فيها الحركة. وشرع الفلاحون والمستاءون يتسلحون للإغارة على أملاك المشايخ وطردهم منها، وتفاقمت الفتنة خاصة بعدما ترددت إشاعة إطلاق البارود على طانيوس شاهين زعيم الحركة وهو بيطار أمي كان مستخدماً في دير الآباء اللعازاريين في قرية ريفون ولا مزية لديه سوى طول قامته وضخامة جسمه وشراسة أخلاقه فانتفض الفلاحون على مشايخهم في أماكن متعددة واغتصبوا أملاكهم وحصروا ربعها في أيديهم وقتلوا بعضهم وفر معظم المشايخ الخازنيين إلى بيروت.

أمراء ومقدمون ومشايخ وأعيان

كان للموارنة مقدمون مكلفون خاصة بجباية الخراج ومرجعهم الباشا المجاور لهم في طرابلس غالباً. وكان أكبر مقدمي الموارنة مقدم بشري أبان بني سيفا، والطبقات اللبنانية أولها الأمراء والثانية المقدمون والثالثة المشايخ والرابعة الأعيان. فالأمراء الذين حكموا في جبل لبنان كالشهابيين والارسلانيين واللمعيين الدروز والعسّافين التركمان والسيفيين الأكراد من المسلمين، والحرافشة حول بعلبك من الشيعة. والمقدمون هم مقدمو بشري وجبيل والبترون من النصارى وآل مزهر وآل صوان الدروز، وبنو الشاعر المسلمون وبنو علي الصغير من الشيعة. والمشايخ الدروز منهم: بنو جنبلاط وتلحوق وعماد وابو نكد وعبد الملك والعيد. والمشايخ الموارنة: بنو الخازن وحبيش ودحداح والخوري صالح وابو صعب وعواد وبليبل والجميّل. وشيعة بنو حمادة وروم أرثوذكس بنو اللعازار ونفاع. وبنو اليازجي من الروم الكاثوليك والأرثوذكس، أما الأعيان والوجهاء فلم يكونوا محصورين بعائلة دون أخرى

من كتاب تنوير الأذهان في تاريخ لبنان
إبراهيم الأسود

وامتدت الحركة من كسروان إلى المتن وانتقلت السلطة الفعلية إلى الرؤساء الشعبيين بوجه خاص. ولكن ماذا يريد هؤلاء الفلاحون الثائرون؟ إن مطالبهم قد عبروا عنها برسالة أشبه ما تكون بالبرنامج الثوري وتتلخص في طلب المساواة في توزيع الضرائب وأبطال المظالم والهدايا الإلزامية للمشايخ في المناسبات وتمثيل شعبي للأهالي ومساواة الجميع أمام القانون وفي الهيئة الاجتماعية. ولقد انتخب الفلاحون زعيمهم طانيوس شاهين مديراً لشؤونهم يتبع القائمقام بدلاً من المشايخ الخازنيين».

ومعلوم إن حركة الفلاحين انتهت عام 1860 بانتقالها إلى القائمقامية الجنوبية (الدرزية) وتحولها إلى فتنة طائفية. أما الذي قضى فعلياً على هذه الحركة فهو يوسف بك كرم من أعيان اهدن – زغرتا عندما زحف بتحريض من الكنيسة لوقف عصيان الفلاحين الذي هدد أسس النظام الاجتماعي السائد وأعاد مشايخ آل الخازن إلى أملاكهم (آذار 1861).

آنطوان آدوار توفينيل وزير الخارجية الفرنسي ودماغ حماية المسيحيين

كسر الجرّة بين الموارنة والدروز

ظلت الأحوال هادئة في القائمقامية الدرزية (الجنوبية) في حين كان الزعماء الدروز ينظرون بعين الخشية والريبة إلى ما يجري في القائمقامية المسيحية المجاورة لهم حتى إن سعيد بك جنبلاط، الزعيم الدرزي أرسل ينصح المشايخ الخازنيين بتسوية النزاع الذي شجر بينهم (في البداية) وبين القائمقام المسيحي وذلك عندما توقع إن تمتد عدوى كسروان إلى فلاحي المناطق المختلطة (طائفياً) فيعلنوا العصيان على المشايخ المقاطعجية الدروز. وسعى المشايخ الدروز لربط فلاحيهم (الدروز) بعجلتهم خوفاً من إن يتأثروا بنظرائهم من الفلاحين الموارنة.

وشبت نار الفتنة الطائفية في آذار 1859 في بلدة بيت مري ولم يكن أحد يدري أنها ستكون المقدمة. وأسرع والي بيروت، خور شيد باشا، لإنهاء النزاع وعقد صلح

تدفع بموجبه دية القتلى. وبعد هذه الأحداث التي تخللتها الصدامات الدموية وإحراق القرى، رفع مسيحيو حاصبيا وراشيا التماساً إلى الباشا (والي بيروت) يطلبون فيه تعيين حاكم تركي مباشر عليهم خوفاً من عدوان الدروز. لكن سرعان ما امتدت النار واستعرت بداية في المناطق المختلطة السكان في القائمقامية الدرزية وامتدت من هناك إلى دمشق.

ويروي المؤرخ أسد رستم عن مشايخ دير القمر إن طوبيا عون (من الرموز المارونية أثناء الفتنة) انه استدعى جماعة من الموارنة إليه قبل نشوب الأحداث وحرضهم على «كسر الجرة» على حسب تعبيره فأجابوا إن (كسر الجرة) لا يكون في دير القمر لوجود الدروز فيها وكثرتهم من حولها. وافترقوا مخالفينه في الرأي فلما عادوا إلى دير القمر، تصدى لهم في الطريق عند جسر القاضي عدد من الملثمين المسلحين وتبادلوا معهم إطلاق النار فأصيب أحد هؤلاء وتبين إن الزمرة المسلحة هي من نصارى المنطقة وأرسلها المطران طوبيا خصيصاً لغاية (كسر الجرة) ورمي نار الفتنة» (من كتاب الباحث الدكتور أحمد طربين: أزمة الحكم في لبنان 1861 – 1842).

حملة عسكرية نصفها من الفرنسيين

ليست مجريات فتنة 1860 وتفاصيلها اليومية هي المهمة إذ نعلم ألان مقدماتها (حركة طانيوس شاهين) ومسرحها الجغرافي (القائمقاميتان ودمشق) ورموزها وعدد ضحاياها وأضرارها ومدتها الزمنية (من أيار إلى تموز 1860) والظروف الدولية التي تصبح هي الأسباب الفعلية، بحسب المؤرخين الغربيين. أما النتائج والمحصلة فهي التالية:

توقع الباب العالي في اسطنبول تدخلاً أوروبيا مباشراً فأوفد على جناح السرعة وزير الخارجية فؤاد باشا بصلاحيات فوق العادة إلى بيروت ودمشق. وكان فؤاد باشا ذكياً، صافي الذهن، حازماً، عادلاً، مولعاً بالإصلاح. أما فريق عمله فمؤلف من مفتٍ وأمين سر وأربعة إداريين حقوقيين وثلاثة قضاة. وقام سباق ما بين هذه البعثة وبين ممثلي الدول الأوروبية الكبرى في ذلك الوقت (فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا) واقترحت هذه الدول إرسال حملة عسكرية مسلحة إلى جبل لبنان ودمشق لوقف الفتنة التي تناولتها الصحف الأوروبية بكثير من الاهتمام والضغط على حكوماتها لوقف المذبحة الحاصلة.

وجرت مباحثات بين ممثلي الدول الأوروبية والباب العالي في شهر تموز 1860 أسفرت عن الاتفاقية التالية:

1 – إن تكون تحركات الحملة العسكرية المراد إرسالها بالاتفاق مع الباب العالي.
2 – إن يعين عدد أفرادها وفقاً لمقتضيات الحالة الراهنة.
3 – إن يحدد وقت جلائها (بعد ستة شهور). ووافقت بريطانيا على إرسال الحملة شرط إن تكون بقيادة فؤاد باشا (مدنياً) في حين دعت باريس إلى مؤتمر يحضره ممثلو الدول الخمس الكبرى في باريس.
وعقد المؤتمر في 3 آب 1860 بحضور تركيا لتقرير خطة التدخل ونتج عن ذلك بروتوكول مؤلف من ست نقاط (نصه في مكان آخر)، وجرى التوقيع النهائي عليه في 5 أيلول 1860.
واعتبر هذا البروتوكول نصراً دبلوماسيا لبريطانيا لأنه حصر الحملة الفرنسية في إطار أوروبي وحدّ من سلطة قائدها إذ فرض عليه الاتصال بالوزير العثماني والتفاهم معه على ما يجب عمله وحدد عدد الجنود الفرنسيين في الحملة.

تدابير فؤاد باشا في لبنان ودمشق

كان أول عمل قام به المفوض العثماني فؤاد باشا لدى وصوله إلى بيروت هو تنظيم لجان لإسعاف المنكوبين وإشاعة أجواء الهدوء بمعاونة والي بيروت خور شيد باشا الذي واجه تهمة الإهمال والتقصير وغض الطرف عن المذابح.
ومن بيروت، اتجه فؤاد باشا إلى دمشق فاحتل جميع أحيائها عسكرياً. وبعد تحقيق قصير ومحاكمة علنية، نفذ الحكم بإعدام 111 من الجنود غير النظاميين رمياً بالرصاص وشنق 56 مدنياً في مختلف الأزقة والحارات وحكم بالسجن المؤبد على 327 آخرين وحكم بالموت غيابياً على 83 شخصاً وبالنفي على نحو 500 وحكم على المئات بالإشغال الشاقة. كما مثل مسؤولون عسكريون في تكنات حاصبيا وراشيا أمام مجلس حربي وجردوا من رتبهم العسكرية وأعدموا رمياً بالرصاص.

قطع الطريق أمام الفرنسيين

وأعطيت تفسيرات شتى لتدابير فؤاد باشا القاسية في دمشق ومن أهم هذه التفسيرات انه أراد قطع الطريق على الحملة العسكرية الأوروبية من الوصول إلى دمشق والدخول إليها. وهذا ما حصل فعلاً إذ إن هذه الحملة التي وصلت إلى الساحل اللبناني مع نهاية أيلول 1860 أخذت مساراً جبلياً نحو دير القمر فالشوف والشحار وأنهى قائدها دو بوفور هذه المرحلة في 31 تشرين الأول. ثم اتجهت الحملة نحو البقاع حيث كان المفوض العثماني قد أنهى مهمته في دمشق بنجاح فالتقى الاثنان (بوفور وفؤاد باشا) في جب جنين بالبقاع حيث نصب الجنود الفرنسيون معسكرهم وطلب المفوض العثماني وقف الحملة وعدم تجاوز اتفاقية 3 آب. ومن مداولات تلك الاجتماعات التي ينقلها كتاب طربين نقلاً عن المحاضر الرسمية إن الجنرال الفرنسي اعترض فأصر المفوض العثماني الذي أشار إلى الخطة السرية التي كان يخفيها الفرنسيون من وراء حملتهم قائلاً: «لا جناح عليّ إذا جعلت حضور الجيوش الفرنسية إلى دمشق غير مجد»، وكان فؤاد باشا يريد بأي ثمن كان وقف أي اتصال فرنسي مع الأمير عبد القادر الجزائري المقيم في دمشق والذي لعب دوراً محموداً وايجابياً في وقف الفتنة خشية إن يوكل الفرنسيون إلى الأمير عبد القادر دوراً محلياً وسورياً على خلفية مباحثات سرية بينهما، على الرغم من إن الجزائري كان ثائراً عليهم في الجزائر ونفي إلى دمشق بطلب من الفرنسيين. وفعلاً أوقف الفرنسيون زحفهم إلى دمشق عند نقطة عنجر – المصنع التي ستصبح فيما بعد (عام 1924) الحدود الدولية بين لبنان وسوريا.

لجنة دولية: تحقيق وتعويضات وتقرير مصير

أرسلت دول أوروبا الخمس (فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا) إلى بيروت – بالموازاة مع الحملة العسكرية – لجنة دولية تكون بمثابة تدخل دبلوماسي وسياسي مباشر إلى جانب التدخل العسكري. وانتظم عقد اللجنة الدولية في بيروت في 5 تشرين الأول 1860 ومثل الباب العالي فيها المفوض العثماني فؤاد باشا.
وكانت مهمة اللجنة كما حددها وزير خارجية فرنسا توفنيل بموافقة الآخرين كما يلي:
1 – البحث في منشأ أحداث سوريا وتحديد أسبابها وتحديد مسؤولية كل من زعمائها وإنزال القصاص بهم.
2 – تقدير الخسائر وإيجاد الوسائل لتخفيف شقاء المنكوبين والتعويض عليهم.
3 – اقتراح ما يجب إدخاله من تعديلات على نظام جبل لبنان لمنع تجدد الكوارث ولتوطيد أركان الأمن والطمأنينة في سوريا.

غودفروا دوبول قائد الحملة الفرنسية التي حولته آلى ماركيز

أسباب حقيقية للحملة الفرنسية

يرى الباحث أحمد طربين عدة أسباب للحملة الفرنسية منها:

– السيطرة على زراعة القطن في السهول السورية.

– وجود ارتباط بين الحملة وبين مشروع قناة السويس الذي ابتدأ العمل به.

– السيطرة على سوق الجواد السوري نظراً لأهمية الجياد في البنية العسكرية الأوروبية (سلاح الفرسان). بالإضافة طبعاً إلى القيمة الإيديولوجية التي بات يحملها نابليون الثالث في فرنسا في حماية الكاثوليك في الشرق بعد الدور الذي لعبه في توحيد ايطاليا.

أما الأساس الواقعي للدور الفرنسي فيكمن في إلحاحهم على الاتصال بالأمير عبد القادر الجزائري المقيم في دمشق والذي سيصبح فيها الرجل الأقوى في سوريا في حال وضعت الحملة العسكرية الفرنسية بتصرفه مباشرة أو بشكل غير مباشر.

ولقد ميز فؤاد باشا في مسألتي التحقيق وتحديد المسؤوليات بين أحداث دمشق وبين أحداث جبل لبنان فالأولى اعتبرت بمثابة تعدي فريق من أهالي المدينة على الفريق الآخر دون سبب أو تحرش سابق فنال مقترفوها عقابهم جزاء وفقاً لما ارتكبوا ولكن الثانية (جبل لبنان) تختلف عن الأولى لأنها حرب أهلية بين طائفتين متعادلتين.
ونتج عن هذا التمييز العثماني الهام بين الحالتين إن في حالة جبل لبنان ثمة عقاب جماعي سيطال جميع الطائفة الدرزية ولن يقل عدد من سينزل بهم حكم الإعدام عن نحو 5000 درزي مدرجة أسماؤهم وفق لوائح.
وأثارت هذه النقطة جدلاً طويلاً وحاداً وانقساماً بين ممثل فرنسا من جهة وممثلي تركيا وبريطانيا من جهة ثانية. وجرى في النهاية تحديد معيار لثلاث طبقات من الجناة:
1 – المحرضون، سواء اشتركوا في المذابح أم لم يشتركوا.
2 – رؤساء العصابات الذين تولوا قيادة السفاحين.
3 – الأشخاص الذين يتهمهم الرأي العام باقتراف جنايات عديدة أو اجترحوا فظائع تزيد جنايتهم خطورة.
أما آلية تحديد المذنب فقامت على عدم قبول شكوى المتضرر إلا بعد تحليف الشاهد أمام مطران طائفته وذلك بعدما ارتكب المطارنة حماقة كبرى عندما رفعوا قائمة بأسماء المهتمين الدروز تحتوي على نحو 5000 درزي
وجرى إنقاص العدد إلى نحو 1200 متهم وأخيراً جرى تحديد الآلية التالية:
1 – إلا يدعى درزي للمثول أمام المحكمة إلا إذا كان متهماً بالقتل عمداً للعزّل.
2 – إلا يحكم على درزي بالموت إلا بعد تحليف شاهدين عيانين.
3 – إن ينقص عدد الدروز المراد إعدامهم عدد الذين قتلهم المسيحيون منذ وصول اللجنة إلى سوريا وعددهم 1300 درزي.
وفي واقع الحال فإن من جرى إعدامهم بلغ نحو الخمسين في حين جرى نفي المئات إلى خارج البلاد أما والي بيروت خور شيد باشا، المتهم بالإهمال والتقصير وغض الطرف فقد سجن في بيروت ثم ابعد إلى اسطنبول بعد عزله عن وظيفته الرسمية، مع العديد من أصحاب الرتب العسكرية في الجيش العثماني.

أدولف ماري تييه رئيس وزراء فرنسا آنذاك

التعويضات

واستغرقت مسألة تمديد التعويضات للمنكوبين حيزاً لا بأس به من النقاش داخل اللجنة الدولية إلى إن وضعت آلية مناسبة تقوم على إن يقوم كل منكوب بتقديم طلب تسوية مع صك التزام الحكومة العثمانية بدفع المبلغ المقدر لخسارته. وفي حال عدم القبول، يتم اللجوء إلى اللجنة المختصة بتقدير التعويضات. مدّ أجل الحملة العسكرية ونشأت خلال عمل اللجنة الدولية نقطة طارئة عندما طلبت فرنسا «مد أجل الحملة العسكرية المقررة بستة أشهر» ووصل ذلك إلى حد الأزمة الدولية. وأخيراً تقرر تحديد حزيران 1861 تاريخاً للانسحاب العسكري الفرنسي من جبل لبنان.

«طائف» ذلك العصر: ولادة المتصرفية

كانت المهمة الثالثة للجنة الدولية وضع مشروع لتنظيم جبل لبنان فيما يشبه بلغة العصر حق تقرير المصير.
وكانت هذه أصعب مهمة في جدول أعمال اللجنة وأكثرها تعقيداً وصعوبة إذ برزت على السطح من خلال مشاريع متعددة لمختلف الدول الأوروبية الخمس مشاريع تقسيمية على غرار ما كان يحدث في أوروبا من انبثاق للدول والكيانات في حين كان الهاجس لدى السلطنة العثمانية الحفاظ على وحدة أراضيها. وكان من شأن أي خلل في عمل اللجنة الدولية التعجيل في نشوب حرب عالمية فقد التزمت بريطانيا موقف تركيا وسعت فرنسا منذ البداية إلى إيجاد كيان خاص للمسيحيين في حين طرحت روسيا مبدأ كيان للأرثوذكس ووقفت النمسا وبروسيا في محور لمراقبة الجميع وتفشيل الجميع.
وانتقل عمل اللجنة إلى عاصمة السلطنة في اسطنبول وامتد إلى حزيران 1861 مع التوصل إلى تمديد موعد انسحاب القوات الفرنسية.
أما المداولات فكانت طويلة وشاقة ومضنية وأسفرت أخيراً عن ولادة نظام متصرفية جبل لبنان الذي يماثل «اتفاق الطائف» عام 1989 أو ولادة دولة لبنان الكبير عام 1920 في أعقاب مؤتمر الصلح الذي عقد مع نهاية

الحرب العالمية الأولى.

ويظهر من متابعة المداولات إن المبدأ الفرنسي قد أعيد تظهيره بصيغة جديدة وذلك المبدأ كان يؤيد إيجاد سلطة واحدة ومسيحية في الجبل، مستقلة عن والي صيدا ووالي دمشق ومرتبطة رأساً بالآستانة على قدم المساواة مع أية ولاية أخرى مجاورة لها وتمتاز عنها بما لها من ضمانات دولية.

يوسف بك كرم ضد تمديد ولاية داوود باشا

بموجب نظام المتصرفية، جرى تعيين داوود باشا، أول متصرف عثماني عام 1861 لمدة ثلاث سنوات وجرى تمديدها لاحقاً إلى خمس سنوات فوقف ضد هذا التمديد يوسف بك كرم الذي كان قد حقق نفوذاً قوياً في الطائفة المارونية وجرى نفي كرم لاحقاً إلى ايطاليا بموافقة الدول الأوروبية بسبب خرقه للنظام الأساسي.

وتولى تسعة متصرفين المنصب حتى عام 1914 عندما دخلت تركيا الحرب ضد الحلفاء فجرى تعليق النظام ودخل الجيش العثماني بقيادة جمال باشا إلى المتصرفية.

قراءة مختلفة لأحداث 1860

تحتاج هذه الأحداث إلى قراءة مختلفة عن المقولة الرائجة والمزدوجة في ذم آثام التدخل الدولي من ناحية وذم الظاهرة الطائفية معاً.. فالتدخل الدولي احتاج إلى سكة حديد يعبر من خلالها أي الفتنة الطائفية وهذه الأخيرة إنما برزت من خلال التغيير الجذري الذي طرأ على الحياة الاجتماعية – السياسية أي عبر نظام التمثيل الانتخابي الذي أرسى في القائمقامية الشمالية (المسيحية) بداية لانتخاب وكلاء تمثيليين إلى جانب المقاطعجيين والقائمقام الموظف وهو رأس الوحدات الإدارية ثم الحاجة إلى التمثيل المسيحي في القائمقامية الجنوبية (الدرزية) حيث تعايش النظامان معاً: التقليدي والانتخابي التمثيلي إلى إن نضجت الظروف فاشتعلت..

لا ريب إن التدخل الدولي سابق للانفجار الطائفي وممهد له بقصد تغليب ديناميته القائمة على استحداث وحدات كيانية وحدودية جديدة، على غرار ما حدث بالنسبة للحملة المصرية التي أجبرها على الانكفاء نحو حدود مصر التي عينها لها التدخل الدولي الأجنبي مسبقاً ثم استحداث وحدة إدارية مزدوجة الطائفة عبر نظام القائمقاميتين في جبل لبنان والحدود سقطت في هذا التقسيم المفتعل فأعادت الظاهرة الطائفية نفسها بشكل أكثر عنفاً وحدة وامتدت لتتخطى الثنائية الدرزية المارونية نحو ثنائية طائفية جديدة تماماً في دمشق إسلامية – مسيحية لسبب مغاير كلياً لما حدث في جبل لبنان وفي سياق مضاد علماً بأن هذا الانفجار الطائفي لم تشهده سائر مدن الشام سواء في بيروت أم طرابلس أم حلب أم اللاذقية

واتضح تالياً أن الهدف الخفي للحملة الفرنسية هو الوصول إلى دمشق بحيث إن الانفجار الطائفي إنما يصبح هو الذريعة والمبرر.. وهو انفجار قد يكون عفوياً وقد يكون مدبراً.. وفي الحالتين فأن الانفجار هو نتيجة حتمية للحداثة التي ميزت الزمن الأوروبي في الشرق

ولو قمنا بتغيير المصطلح لكان الأولى تسميتها بعولمة القرن التاسع عشر: قناة السويس وسكة حديد وتفتيت المنطقة إلى كيانات أصغر بقصد الهيمنة والزج في النمط الرأسمالي لقوى وأنظمة تقليدية مهما يكن الثمن فادحاً.. لم يكن البترول قد عرف بعد وإنما كانت ثروات البلاد الطبيعية أيضاً – على ندرتها – محل طمع مستميت، علاوة على أسباب أيديولوجية وهي كلها عوامل سيعاد تجميعها في سياق الحرب العالمية الأولى التي أتت بعد .أربعة عقود ونيف على هذه الأحداث

نظام المتصرفية

يتألف نظام المتصرفية من 17 مادة مع بروتوكول ملحق بها.

وتنص المادة الأولى منه:

يتولى إدارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه إليه رأساً ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل أنحاء الجبل ويحصل الأموال الأميرية. وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤوليته مأموري الإدارة المحلية وهو يولي القضاة ويعقد المجلس الإداري الكبير ويتولى رئاسته وينفذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، ما عدا الأمور التي ستذكر في المادة 9. وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل منطقة.

أما المادة الثانية فلتحط المسألة التمثيلية في المتصرفية على النحو التالي: ينبغي إن يكون للجبل كله مجلس إدارة يؤلف من اثني عشر عضواً وهم: اثنان مارونيان، اثنان درزيان، اثنان من الروم الكاثوليك، اثنان من الروم الأرثوذكس، اثنان من المتاولة واثنان من المسلمين. ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في إدارة موارد الجبل ونفقاته وبيان آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها المتصرف عليه.

أحداث عام 1958

لم يمض أكثر من 12 عاماً على جلاء آخر جندي فرنسي لبنان وسوريا عام 1946 وبعد نحو ربع قرن على الاحتلال تحت تسمية الانتداب، حتى أنزلت الولايات المتحدة الاميركية جنودها على ساحل بيروت في 15 تموز 1958 بشكل مباغت وفي سياق لحظة عاصفة، داخلياً وإقليميا ودولياً وبحيث إن الإنزال الاميركي إذا كان مسرحه العاصمة اللبنانية فإنه كان موجهاً إلى دمشق، عاصمة الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة وتلقائياً إلى القاهرة، عاصمة الإقليم الجنوبي لهذه الجمهورية التي كانت برئاسة الزعيم العربي جمال عبد الناصر بعد نحو ستة أشهر على ولادة الوحدة العربية التي جمعت بينهما (22 شباط 1958). لكن في السياق عينه فإن الإنزال الاميركي إذا استهدف بيروت حينها وكان موجهاً نحو العاصمتين العربيتين – دمشق فالقاهرة – فإنه كان يضع العاصمة العراقية – بغداد – على رأس لائحة استهدافا ته بسبب نشوب الثورة العسكرية المفاجئة هناك في اليوم السابق للإنزال.

عواصم معنية

وهكذا تجمعت أربع عواصم عربية لتصبح معنية بشكل مباشر: بيروت، دمشق، القاهرة وبغداد بالإضافة طبعاً إلى واشنطن، عاصمة الولايات المتحدة الاميركية وتلقائياً موسكو، عاصمة الاتحاد السوفياتي، المعني مباشرة بثورة تموز في العراق ذات التوجهات السياسية المزدوجة: نحو الاتحاد السوفياتي (يسارياً) ونحو الجمهورية العربية المتحدة (قومياً). وانكفأت باريس، العاصمة الفرنسية المشغولة بلعق جراحها في الجزائر وتراجعت لندن نحو درجة ثانية على الرغم من أنها حاولت الاستلحاق بدور هامشي بعد ثلاثة أيام على الحدث أي في 17 تموز 1958 عبر إنزال كتيبة من المظليين البريطانيين في العاصمة الأردنية، عمان، لحماية النظام الملكي الأردني من السقوط أسوة بما حدث في بغداد.

طرابلس البوصلة

تبدو هذه المقدمة ضرورية لفهم ما حدث حينها كذروة صراع عربي – غربي، لعبت فيه الأزمة الداخلية اللبنانية (سياسياً وأمنياً) دور الوقوع في عين العاصفة في حين أتى انفجار الصاعق من بغداد، وانتهى الأمر بعد حين «بتسوية» مفاجئة، دولياً وعربياً ولبنانياً لتعطيل حرب إقليمية – دولية على غرار حرب الكوريتين مطلع عقد الخمسينات الملتهب. لكن تبقى بيروت هي المسرح بينما تبقى مدينة طرابلس هي العصب المنبه لكل تلك الحقبة الزاخرة بالأحداث، إذ في هذه المدينة (طرابلس) ارتسمت أطلال وجرت أحداث تنبئ بمسار الأزمة فكأن طرابلس كانت البوصلة وهي لعبت هذا الدور عموماً على مدى نصف قرن سبق.

شمعون - ايزنهاور

كان الرئيس اللبناني كميل شمعون (ابن بلدة دير القمر في الشوف) قد تولى مقاليد الرئاسة من سلفه بشارة ألخوري عام 1952 بدعم سياسي بريطاني وبقطبة مخفية مع الولايات المتحدة الاميركية شبكها ابن منطقة الكورة شارل مالك وأحد أبرز انتلجنسيا الجامعة الاميركية في بيروت والذي تولى فيما بعد منصب وزير الخارجية في عهد شمعون.

خرج شمعون عام 1957 عن مبدأ التضامن العربي فاتجه بعيداً صوب الانضمام نحو حلف سياسي دعي بحلف بغداد ورعته بريطانيا في البداية ثم ورثته الولايات المتحدة فيما بعد وأعادت تظهير صيغته السياسية تحت عنوان «مبدأ ايزنهاور» الرئيس الاميركي حينها وكانت هذه الصيغة تقضي بإقامة نواة حلف من تركيا وإيران والعراق يوالي الغرب صراحة ويقف في وجه معسكر الاتحاد السوفياتي، مخافة امتداده إلى المنطقة. وأعرب شمعون صراحة عن رغبته بالانضمام إلى هذا الحلف الذي وقف ضده بشراسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر وانضمت إليه سوريا ثم توحد البلدان عام 1958 فأثار ذلك نزوع الشارع اللبناني العروبي الذي أصبح يتقاطر إلى دمشق للتهنئة والمباركة.

ثورة 1958 شعبياً

كان أمد رئاسة شمعون قد قارب الانتهاء فبعد اشهر (تموز 1958) تنتهي ولايته الرئاسية وأصبح فريقه يمهد لتجديد الولاية واستفز ذلك معارضي شمعون وأغلبهم من زعماء الشارع العروبي في لبنان وتشلكت جبهة معارضة للتجديد ومن أبرز وجوهها إعلاميا نقيب الصحافة وصاحب «التلغراف» نسيب ألمتني الذي كان من المفترض إن يشارك في مهرجان سياسي في الجامع المنصوري الكبير في طرابلس يوم الجمعة في 9 أيار 1958. وليلتها قضى ألمتني اغتيالاً في العاصمة بيروت وظهرت أولى ردات الفعل العنيفة في طرابلس حيث سارت تظاهرة صاخبة للتنديد بالاغتيال واتهام شمعون وفريقه بتدبير الحادث وتنديداً بالولايات المتحدة وجرى إحراق المكتبة الاميركية التابعة لبلدية طرابلس في سياق تلك التظاهرة التي انتهت عملياً عندما جرى إطلاق الرصاص الحي على المشاركين فيها من قبل رجال الدرك اللبناني فوقع جرحى. وعلى الفور، ارتفعت المتاريس على تخوم المدينة الداخلية (القديمة) واعتبر ذلك اليوم (9 أيار 1958) بمثابة إعلان «الثورة» على عهد شمعون حيث امتدت إلى مدينة صور (على نسق ما حدث في طرابلس) ثم إلى بيروت وصيدا والشوف وبعلبك وراشيا فاهتز بذلك عهد شمعون الذي طلب من الولايات المتحدة وضع «مبدأ ايزنهاور) موضع التنفيذ طالباً النجدة منها، متهماً عبد الناصر ودمشق بالتدخل وإرسال السلاح والرجال والمال للمشاركة في أحداث الثورة.

ولعب وزير الخارجية شارل مالك دوراً بارزاً عندما تقدم لبنان بشكوى رسمية ضد الجمهورية العربية المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي الذي انعقد للنظر وقرر إرسال لجنة مراقبين دوليين إلى بيروت والحدود السورية – اللبنانية لتقصي الحقائق. ولقد استقر مسار الثورة طيلة أشهر أيار وحزيران ومنتصف شهر تموز على وتيرة مستقرة: بقي شمعون صامداً في قصره بمحلة القنطاري في بيروت في حين جرى خروج بعض الأحياء (البسطة والطريق الجديدة) عن السيطرة الحكومية التي اعتمدت على قوى الأمن الداخلي. وبقي قائد الجيش فؤاد شهاب على الحياد، في حين تلاشى النفوذ الرسمي عن مناطق أساسية: الشوف بقيادة كمال جنبلاط ومعظم مناطق الجنوب والبقاع. أما في طرابلس فلم يبق من نفوذ حكومي سوى على منطقة التل. وظهر نجم رشيد كرامي كأبرز رجال الثورة ومعه صائب سلام في بيروت وصبري حمادة في البقاع ومعروف سعد في صيدا.

ومن رجال تلك المرحلة طرابلسياً الدكتور عبد المجيد ألرافعي (البعث) ومصطفى الصيداوي (حركة القوميين العرب). واستقر ميزان القوى، سياسياً ميدانياً على الأرض، من دون حسم فريق للآخر.

14 تموز في العراق

صبيحة يوم 14 تموز 1958، أعلن عن قيام ثورة عسكرية في العراق أطاحت بأركان النظام الملكي الهاشمي الموالي للغرب وكان ذلك نعياً فعلياً لحلف بغداد وانتكاسة قوية لحكم شمعون في لبنان ودفعة قوية للجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر حيث جرى النظر على إن اندلاع الثورة في العراق هو من التداعيات الايجابية المباشرة لتأثير عبد الناصر ونفوذه القوي. وطلب شمعون من الاميركيين وضع مبدأ ايزنهاور موضع التنفيذ الفوري أي تقديم المساعدة العسكرية المباشرة له.

«الوطواط الأزرق» الاميركي في بيروت

فصلت 24 ساعة كاملة ما بين حدثين: الأول قيام الثورة العراقية صبيحة 14 تموز 1958 والحدث الثاني نزول قوات «المار ينز» الاميركية على ساحل بيروت الجنوبي (الاوزاعي والرملة البيضاء) صبيحة اليوم التالي في 15 تموز.

إن الأرشيف الكامل لهذه العملية الاميركية الضخمة – لم يبدأ كشف النقاب عنه أميركياً إلا في خضم حرب الاجتياح الإسرائيلية للعاصمة بيروت صيف 1982 وبالتالي فإن الأمور لم تسترع الانتباه في حينه. وثمة قسم ثان لهذا الأرشيف جرى كشف النقاب عنه من قبل الدوائر الاميركية خلال صيف 1990 أي بعد الاجتياح العراقي للكويت وفي خضم حرب الخليج التي

تلت ذلك. والقسم الثاني من الأرشيف يتعلق بالصلة المباشرة ما بين نشوب ثورة العراق (تموز 58) ونزول المار ينز إلى بيروت في نفس اللحظة. ووفقاً لهذا الأرشيف الاميركي فإن هذه العملية اعتبرت الأكثر توسعاً

بروتوكول الحملة الفرنسية 1860

نص بروتوكول الحملة الفرنسية إلى لبنان وسوريا على ست مواد منها:

المادة الأولى: يرسل إلى سوريا جيش من العساكر الأوروبية. يمكن جعل عددها اثني عشر ألفا ليعمل على توطيد الأمن فيها.

المادة الثانية: إن جلالة إمبراطور الفرنسيين قد قبل بأن يجهز في الحال نصف الجيش وإذا اقتضت الظروف بإبلاغه العدد المحدد في المادة السابقة. وعلى الدول إن تتفق دون تأخير مع الباب العالي وبطريق المفاوضة العادية على تعيين الدولة التي يتوجب عليها تقديم الجنود اللازمة.

وتنص المادة الخامسة على جعل المدة ستة أشهر والمادة السادسة إن يتعهد الباب العالي بتموين الحملة. وأقلت السفن الفرنسية في طولون ومرسيليا أفراد هذه القوة بقيادة الجنرال بوفورد هوبول

Beauford d'Haut poul

ولخص الإمبراطور مهمة الحملة في الخطاب الذي ألقاه على الجنود في 7 آب 0681 بقوله: «لستم ذاهبين لمحاربة إحدى الدول بل لمساعدة السلطان في إخضاع رعايا أعماهم تعصب الأجيال الغابرة»... لكن خطاب الجنرال بوفور ذهب في اتجاه آخر بقوله للجنود: «أنتم ذاهبون إلى مهد الديانة المسيحية والى الأمكنة التي شرفها (غود فروا دي بويون) والصليبيون والجنرال بونابرت وجنود الجمهورية الباسلة».

وشمولية وضخامة منذ حرب كوريا مطلع الخمسينات وقبيل التورط الاميركي الكبير في فيتنام منتصف عقد الستينات وما بعد. ودعيت العملية باسم «الوطواط الأزرق» ودامت مئة يوم ويومين (من 15 تموز حتى 25 تشرين الأول 1958) وشملت الأسطول الاميركي السادس المرابط في البحر الأبيض المتوسط: 70 قطعة بحرية مع 40 ألف بحار من المارينز وكذلك 14357 جندياً. وشملت المساندة الجوية قوات مشتركة من حاملات الطائرات ومن القواعد العسكرية الاميركية في ألمانيا الغربية ومن قاعدة أمير كية في مدينة أضنة التركية والمجاورة للحدود السورية الشمالية، وانتشرت القوات الاميركية في البداية على ساحل بيروت الجنوبي ثم تمددت نحو مطار العاصمة بيروت وانتشرت في بعض أحياء العاصمة شمالاً وغرباً ووسطاً من دون أي احتكاك عملي مع الجيش اللبناني ولا مع «الثوار» المناهضين لشمعون والذين تحصنوا في بعض الأحياء. لكن من الناحية العملية، قام الاميركيون

بتأمين محيط دفاعي وحراسة وإنشاء قواعد تمركز لهم وبصفة خاصة في بساتين بيروت الشرقية المتاخمة لقضاء عالية حيث كانت قوات الثوار التابعة لزعيم الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط قد تمركزت بعد زحفها من قضاء الشوف.

الخطة الأصلية لنزول «المارنيز»

وفق إجماع مختلف الأوساط العسكرية، فإن الإنزال الاميركي لم يأت ابن وقته ولا وليد 24 ساعة على نشوب ثورة العراق.

والخطة، كما كشف عنها النقاب في أرشيف الدول المعنية، كانت تقتضي ما يلي:

1 – تقوم القوات الإسرائيلية بمهاجمة الأراضي السورية وضرب المنشآت الاستراتيجية في مختلف المناطق، الأمر الذي يدفع بالجيش السوري إلى الدخول في حرب سوف تضع عبد الناصر في موقف صعب لا يستطيع فيه الاستجابة للنداءات السورية بدعمها وهو الخارج

من حرب العدوان الثلاثي (عام 1956) مقيداً باتفاقية ما يُسمى اتفاقية «الجنتلمان» مع أمين عام الأمم المتحدة «داغ همرشولد» والتي تتضمن:

– نشر قوات الأمم المتحدة على خط الهدنة وفي نقاط محددة في سيناء.

– فتح مضائق البحر الأحمر أمام البواخر الإسرائيلية.

– تنظيف قناة السويس من الألغام وإعادة الملاحة فيها. إذن، فإن عبد الناصر سوف لن يتدخل الأمر الذي راهن عليه أصحاب تلك الخطة لينتقلوا إلى المرحلة التالية:

2 – تجتمع الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد وبتوجيه من الوصي على عرش العراق (خال الملك) عبد الإله.. وتتخذ قراراً بتحريك الجيش العراقي «ليدافع عن دمشق»!! ويتم اجتياحها عبر الحدود الأردنية – السورية والحدود العراقية – السورية وعبر إنزال جوي ضخم فوق مطاراتها!!

3 – تقوم تركيا بتحريك جيشها نحو الحدود السورية – العراقية بحجة خشيتها من تحرك الأكراد فتحتل الجزء الشمالي لسوريا بعد إن تكون القوات العراقية احتلت عاصمة سوريا «اخوياً».

– تتحرك أميركا لفض النزاع، فتنشأ حكومة سورية جديدة تعمل على التفاوض وعلى عدة جبهات:

أ – عدم التدخل في الشؤون اللبنانية.

ب – انسحاب الجيوش الأجنبية بشكل متوازٍ.

ج – توقيع وثيقة عضوية في حلف بغداد.

د – الدخول في تسوية مع كيان العدو. الذي عطل تلك الخطة هو الجيش العراقي نفسه، وان الفرقة العسكرية المتواجدة في مطار بغداد والتي كانت تنتظر الأوامر للتحرك إلى دمشق جواً، (جاءتها أوامر مغايرة) فقامت بالتحرك نحو بغداد وأسقطت النظام الملكي وسحلت عبد الإله ونوري السعيد عبر شوارع بغداد في الخامس عشر من تموز/يوليو عام 1958. ويتبين من هذا السيناريو إن نزول المارينز في بيروت إنما هو حلقة من سلسلة وليس رد فعل على الثورة

العراقية. كما إن السيناريو السابق إذا كان قد فشل العمل بموجبه فإنه سيضحي خطة قابلة للتعديل وسيجري

العمل بموجبه أو التهديد بتنفيذه (معدلاً) سواء في 5 حزيران 1967 أو عام 1982 في لبنان.
وإذا كانت الحلقة المركزية لعملية «الوطواط الأزرق» هي نزول المار ينز على ساحل بيروت فإن الرئيس اللبناني كميل شمعون إنما كان يبغي انتقال المار ينز
فيما بعد إلى الحدود السورية – اللبنانية في البقاع ومن هناك نحو العراق. أما الارتباك الذي حصل فتمثل بعدم قيام عمليات حربية واسعة النطاق، تناسباً مع حجم القوات الاميركية الضخم إذ كان يمكن الاكتفاء (وفق التقديرات العسكرية) لنحو 5000 جندي أميركن فقط للقضاء على «ثورة الثوار» المناهضين لشمعون وجلهم من المدنيين (غير المحترفين) الذين يستخدمون أسلحة قديمة الطراز، يتحصنون خلف أكياس رملية في بعض الأحياء على سبيل العصيان المدني والاحتجاج السياسي ولا قدرة عملية عندهم لحرب احترافية. فلماذا كل هذا الحشد العسكري الاميركي وهل كان على سبيل «الرسالة» أم إن الخطة الآنفة الذكر كانت
حقيقية؟! الجواب ربما يمكن تلمسه في المضاعفات العربية والدولية التي تلت وتتابعت فصولاً..

عبد الناصر في موسكو: الحرب الباردة بدلاً من الساخنة

استراتيجياً، يمكن القول إن الهدف الغربي المباشر كان يتمثل بفصل هذا الإقليم السوري عن مصر (على غرار ما حدث عام 1840 بالنسبة لحملة محمد علي باشا المصرية وإجبارها على الانكفاء عن سوريا ولبنان) ثم بفصل سوريا عن العراق: سياسياً بمنع انضمام العراق إلى الوحدة العربية القائمة وعسكرياً إذا لزم الأمر باجتياح سوريا عبر لبنان (أميركياً) وباجتياح سوريا عبر تركيا أو عبر إسرائيل أو بثلاثة اجتياحا معاً. كان رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر في يوغوسلافيا عندما حصلت ثورة تموز ومن هناك توجه عبد الناصر إلى موسكو، عاصمة الاتحاد السوفياتي للوقوف على رأي القادة الصوفيات في كل ما يجري. وكان عبد الناصر يأمل بالحصول على دعم عسكري سوفياتي في حالة تحرك إسرائيل أو تركيا وكذلك معالجة نزول المار ينز في بيروت.
وثمة أكثر من رواية حول ما فعله عبد الناصر في موسكو والموقف الفعلي للسوفيات، فالكاتب الصحافي الكبير محمد حسنين هيكل يكشف في كتاب وضعه بالإنكليزية (ولم يترجم إلى العربية): «أبو الهول والكوميسور»: «إن القادة الصوفيات اجتمعوا وقرروا إن يجعلوا من مصر
مركز تنسيق لجميع معاملاتهم مع العرب وهو قرار وجدوا من العسير التزامهم به».
أما الرواية الاميركية فتقول: «إن عبد الناصر إنما ذهب إلى موسكو لطلب عدم التدخل السوفياتي في العراق وانه حصل من خر وتشوف وعداً بعدم التدخل المباشر في العراق».
وتتقاطع الروايتان في محور هام وهو معرفة عبد الناصر بحقيقة الاتجاه الذي يسود الثورة العراقية أي التعاطف مع الاتحاد السوفياتي بسبب الدور المركزي للحزب الشيوعي العراقي على الرغم من وجود ضباط ناصريين وقوميين في مجلس قيادة الثورة.
وسواء كان عبد الناصر ينشد التدخل السوفياتي أو يسعى لتطويقه فقد تبين إن وراء كلمات المديح لموقع الجمهورية العربية المتحدة إن الاتحاد السوفياتي يجري حساباته الخاصة للوضع في العراق. ونقل هيكل في كتابه الآنف الذكر بعض ما قاله خر وتشوف لعبد الناصر في 15 تموز 1958:
«أريد أن أخبركم بما قاله لنا إيدن (رئيس الحكومة البريطانية) عندما كنا، أنا وبولغانين (مسؤول سوفياتي كبير) عام 1956. قال إيدن إذا واجهنا أي تهديد لتجهيزات بريطانيا النفطية في الشرق الأوسط فإننا سنحارب.. تابع خروتشوف. إيدن كان يعي ما يقول والآن جاءت الثورة العراقية تهديداً لذلك النفط وأنا لا أعرف شيئاً عن قادة العراق الجدد ولكن من المهم جداً إن يطمئنوا الغرب إلى عدم انقطاع تجهيزات النفط.. يجب إن تلعب (مخاطباً عبد الناصر) أوراقك بكل حذر ولتعلم إن هذه لعبة أعصاب». وعاد عبد الناصر من موسكو مدركاً إن الغرب والشرق لن يسمحا معاً للجمهورية العربية المتحدة بانضمام العراق إليها والى الوحدة العربية لحرمان هذه الجمهورية الواعدة والفتية والناشئة من امتلاك القوة النفطية فكلام خر وتشوف الذي نقل تهديد إيدن البريطاني الصريح إنما كان يشكل ضمناً تحذيراً صريحاً لعبد الناصر بترك العراق وشأنه.
وأكثر ما فعله الاتحاد السوفياتي في تلك اللحظة المأزومة إعلانه عن إجراء مناورات عسكرية سوفياتية على

الحدود مع تركيا لكبح أي مغامرة عسكرية لها في اجتياح سوريا.
وانصب اهتمام عبد الناصر على معالجة التطور الحاصل نفسه أي نزول «المارينز» في ساحل بيروت مستفيداً من ظهور تناقض على السطح ما بين التحرك الاميركي والموقف البريطاني (العدو اللدود لمصر) ثم ما بين هاتين الدولتين والموقف السوفياتي وذلك بتركيز الانتباه على حل سياسي للازمة اللبنانية برمتها.

مبعوث أميركي ينصح بعدم التجديد

تحركت الولايات المتحدة دبلوماسيا لتعزيز دورها العسكري (الذي كان قد أصبح موضع إدانة شديدة في العالم بأسره) فاقترح دالاس وزير الخارجية الاميركي تكليف نائبه، روبرت ميرفي، بالتوجه باسم الرئيس الاميركي إلى دول المنطقة وان يبدأ زيارته بالتوقف في لبنان للإشراف المباشر على تنفيذ السياسة الاميركية هناك. ووصل ميرفي إلى بيروت يوم 19 تموز، بعد أربعة أيام ساخنة تبلورت خلالها صيغة سياسية لحل أزمة الحكم اللبناني سياسياً واستبعاد الحل العسكري أي «قمع الثوار» عن طريق المارينز. ويبدو إن الأساس الأول للحل الاميركي كانت بتبني اقتراح كان قد أطلقه زعيم الثورة طرابلسياً رشيد كرامي الذي كان قد دعا في وقت مبكر (أي في حزيران 1958) لانتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية لقطع الطريق أمام التجديد لشمعون وهو الحد الأدنى الذي تقبل به المعارضة المسلحة.
وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد تبنت هذا الأساس في صيغة مبادرة سياسية أطلقتها في أروقة مجلس الأمن لكن شمعون وقف بشدة ضد هذا الاقتراح الذي أعيد أحياؤه بعد التطورين الدراماتيكيين الحاصلين: ثورة العراق ونزول المارينز.
ويروي النائب اللبناني الراحل يوسف سالم في كتابه «50 سنة بين الناس» وقائع اللقاء الذي جرى بين مورفي وشمعون على النحو التالي:
زار مورفي شمعون ونصحه بأن لا يفكر في التجديد حتى لا يقال انه استعان بالجيش الاميركي ليجدد الرئاسة لنفسه فأعرب له شمعون عن خيبة أمله في أصدقائه الغربيين وفي طليعتهم الاميركيون وقال له: إني أحصد الآن ثمار موقفي معكم ضد الشيوعية وها أنتم الآن تقفون مع المعارضة ضدي.
وأجاب مورفي قاطعاً بقوله: لا تجديد.. وإنما نترك لك يا حضرة الرئيس إن تفكر في الأمر، ويبدو لي، بعد إن درست الموقف إن اللواء شهاب هو أصلح المرشحين في هذه الفترة العصيبة التي يمر بها لبنان.
قبل كميل شمعون باللواء شهاب على مضض لكنه اشترط إن يظل في الرئاسة إلى آخر دقيقة من ولايته مهما كلف الأمر وأية كانت الظروف».
وفعلاً، تم انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بعد أيام أي في 23 تموز على إن يتسلم صلاحيات بموجب الدستور بعد شهرين أي في 23 أيلول لدى انتهاء المدة القانونية لرئاسة شمعون. وخلال فترة الشهرين، راوحت الأزمة اللبنانية مكانها، سياسياً وميدانياً، وأنهى مراقبو مجلس الأمن مهمتهم وصدر تقرير نهائي يجزم بعدم إرسال الجمهورية العربية المتحدة لجنودها إلى لبنان لدعم المعارضين لشمعون وطويت صفحة التدويل وانصبت الجهود على تشكيل حكومة جديدة تعمل لسحب المارينز من بيروت.
ويبدو إن عبد الناصر عمل بنجاح على فك الأزمة اللبنانية عن الأزمة العراقية واحتوائها سياسياً، خاصة بعد معرفته بأن المحطة التالية لمورفي بعد بيروت كانت العاصمة العراقية، بغداد نفسها في أول اتصال مباشر بين الاميركيين وقادة الثورة الجدد بعد إن اعترفت الولايات المتحدة صراحة بالنظام الجديد في العراق وبشرعيته.
ويتناول الباحث العراقي نجم محمود في كتابه، «المقايضة: برلين – بغداد» هذه الزيارة بكثير من التفصيل وينشر وقائعها ومحاضرها وقد تمت في الثاني من شهر آب (أي بعد التوصل لحل الأزمة اللبنانية)
والتقى مورفي، المزود بصلاحيات رئاسية أمير كية واسعة، بزعيم الثورة عبد الكريم قاسم في خلوة دامت ساعات ونقل عن مورفي الكلام التالي: قلت لقاسم.. لقد جئت بغداد من أجل مساعدة حكومتي في فهم سياسات حكومتكم بشكل أفضل وقد اعترفت بها الولايات المتحدة دون إبطاء. لقد صادف التدخل العسكري لحكومتي في لبنان مع الثورة في العراق. وسمعت أن بعض المسؤولين العراقيين مرتابون في نوايانا فهل هذا صحيح؟
قال قاسم نعم انه مرتاب بسبب اعتقاده أن الاميركان لا ينوون حصر قواتهم في لبنان وكان متأكداً من أن

تدخلنا هو مجرد مقدمة لغزو العراق وقد عقد العزم على المقاومة. فأجبت إن الامتداد الشاسع لأرض العراق القاحلة، وقد شاهدت لتوي الكثير منها من الجو، يجعلها لا تصلح تماماً للعمليات العسكرية. وذكرت قاسم بأن رئيس الولايات المتحدة ضابط عسكري له سجل حافل بالانتصارات وان قاسم، هو الآخر، جندي محترف، وسألته أن يدلني على سبب جيد واحد يحمل ايزنهاور على زج المجندين الاميركان في متاهات العراق التي «سخط» الله عليها. . قلت هذا (يقول مورفي) مع ابتسامة لئلا يظن أني أقصد الإساءة إلى بلاده. وبعد برهة، ابتسم قاسم هو الآخر. وقد تركت هذه الحجة لديه انطباعاً حسناً فيما يبدو، فأعرب عن الرغبة في إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة».

ويبدو أن مهمة مورفي نجحت في المنطقة في هدفها الأساسي أي منع العراق من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة لكن النتيجة التي تمخضت فيها هي زج العراق في الاستقطاب الثنائي القائم بين أميركا والاتحاد السوفياتي في إطار الحرب الباردة وهي الورقة التي قبل أن يلعبها قاسم مستقبلاً بعد أيام بعثة سوفياتية كبيرة لدعم النظام الجديد الذي سيقدر له أن يتجه في مسلك مزدوج وبالتالي سيرتبط قدر العراق بعدها بالحرب الباردة ويصبح مسرحاً لها عقب نشوء معادلة جديدة مفادها: بغداد – برلين، كما يفيد الباحث نجم بحيث أن حائط برلين الذي سيقسم الألمانيتين بعد عامين (الشرقية والغربية) إنما سيحدد مصير العراق غرباً وأميركياً وبالعكس.

بيروت: الثورة المضادة

بعد نحو ستة أشهر على اندلاع الأحداث في لبنان، بدأ عهد جديد وتمثل بانتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً والتوافق على تكليف أحد أبرز رموز الثورة رشيد كرامي رئيساً للحكومة الذي آثر أن تكون حكومته الأولى هادئة ومنسجمة وحكيمة وهي المضامين التي يعكس بيانه الأول الموجه إلى الرأي العام اللبناني وتشكلت الحكومة من الوزراء: شارل حلو، فيليب تقلا، محمد صفي الدين، يوسف السودا، رفيق نجا، فريد طراد وفؤاد النجار. وجاءت الإشارة الأولى المقلقة من الوزير شارل حلو، من مؤسسي حزب الكتائب الذي اعتذر فوراً لأسباب صحية.

وفجأة، ثار الشارع المسيحي في الاشرفية والجميزة بقيادة حزب الكتائب بذريعة أن رشيد كرامي جاء «ليقطف ثمار الثورة» وان الحكومة «منحازة» ولا تمثيل مارونياً فعلياً فيها وبذلك دخلت البلاد في نفق جديد من الاضطرابات التي ظلت محصورة في إطار جغرافي ضيق ولكنها عطّلت عودة الحياة الطبيعية ووصفت الاضطرابات «بالثورة المضادة» التي تريد إعادة التوازن السياسي في الحكومة.

وفعلاً، قدم رشيد كرامي استقالة حكومته في 10 تشرين الأول 1958 ليعاد تكليفه في نفس اليوم وقد أعلن كرامي تشكيلة حكومية جديدة ورباعية، تضمه إلى جانب بيار الجميل (رئيس الكتائب) ريمون اده (رئيس الكتلة الوطنية) والحاج حسين العويني، ورفعت هذه الحكومة شعار «لا غالب ولا مغلوب» في حين أعلن ناطق باسم «المار ينز» إنهم سينسحبون في غضون 15 يوماً وفعلاً انسحبوا يوم 25 تشرين الأول بعد نحو مئة يوم ويومين على نزولهم في ساحل بيروت.

قراءة في أحداث 1958

لم تكن الثورة في شهورها الخمسة الأولى طائفية الطابع وإنما الشهر الأخير هو الذي أضفى عليها هذا الطابع بفعل «الثورة المضادة» التي حملت جديدها أي تمثيل بيار الجميل بضغط من التطرف الواضح المعالم والخطاب والنبرة.

وجاء تدويل الأزمة اللبنانية بطلب من السلطة الرسمية (الرئيس كميل شمعون) للوقوف في وجه «مطامع» عبد الناصر الذي كان، بإجماع خصومه في الدرجة الأولى، حريصاً على الكيان اللبناني، ولو شاء عبد الناصر لقايض على هذا الكيان بضمه إلى الجمهورية العربية المتحدة مقابل تخليه عن العراق في تلك اللحظات الساخنة والحافلة بالمقايضات الدولية على أصنافها، مع العلم إن الثوار سيطروا على نحو 85 في المئة من الأراضي اللبنانية وظل شمعون أسير قصره المحاصر في شارع القنطاري في بيروت.

وبالتالي فإن التدويل ليس وليد إرادة خارجية وإنما هو أيضاً وبنفس الدرجة وليد أزمة النظام السياسي الداخلي الناتجة إما بسبب نتائج انتخابات نيابية أو رئاسية وإما ممهدة لها وغالباً ما يلجأ الحكم اللبناني إلى هذا التدويل كلما عزّت عليه السلطة. وهذا باختصار ما نتبينه من مجمل ممارسة شمعون الرئاسية في مرحلتها الأخيرة.

إما الاستنتاج الأهم فهو تعرض الميثاق الوطني (1943) لخطر السقوط مرة واحدة وخاصة البند التوافقي الشفهي الذي يقول: «لن يكون لبنان للاستعمار ممراً ولا مستقراً»، فنزول «المار ينز» عام 1958 وبطلب من السلطة الرسمية إنما أخل بأهم قواعد الدستور غير المكتوب، في سبيل إخلاله بالدستور المكتوب (طلب التجديد والسعي باستماتة في سبيل ذلك) ولو أدى ذلك إلى التموضع الاميركي العسكري على الحدود البرية بين لبنان وسوريا.

ومن الاستنتاجات إن الدول العظمى لا تضع في حسابها الذريعة التي جاءت بموجبها وإنما قد تطيح بها، على غرار خذلان المبعوث الاميركي مورفي للرئيس شمعون لناحية التجديد.

ويكشف نزول «المار ينز» إن لبنان قد يصبح ومن دون أن يدري وبين ليلة وضحاها في عين العاصفة وفي خضم لعبة «المقايضة الدولية» وقد يرتبط مصيره بمصير كيانات مجاورة في المنطقة، كما حدث بالنسبة لأحداث العراق عام 1985، وكما سيجري في خضم حرب السنتين (1975 – 1976) حيث سيعرض المبعوث الاميركي دين براون على المسيحيين والموارنة تحديداً الهجرة من لبنان، كما كشف الرئيس اللبناني الراحل سليمان فرنجية حينها.

حقبة 1982

الاجتياح الإسرائيلي للعاصمة بيروت، انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية، القوات المتعددة الجنسيات، حرب الجبل، اتفاق الطائف .

عندما قامت إسرائيل بعدوانها على لبنان في السادس من حزيران 1982، بدا إن الولايات المتحدة الاميركية على علم مطلق بتفاصيل العملية الإسرائيلية الواسعة النطاق تحت اسم «سلامة الجليل» والتي قادها وزير الدفاع الإسرائيلي ارئيل شارون الذي دفع بثلاثة ألوية من الجيش، مدعومة بقصف بري وجوي وبحري لأهداف ليست كلها عسكرية، تمهيداً لغزو الأراضي اللبنانية من ستة محاور. سرعان ما تخطى الجيش الإسرائيلي مسافة أل 40 كلم التي أوحى بها في البداية ليصل إلى تخوم العاصمة بيروت وليحاول أن يقطع في البقاع طريق بيروت – دمشق الدولية بعد معارك عنيفة مع الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية في محور بحمدون ثم في محور قب الياس (قرب شتورة) ثم في محور بلدة السلطان يعقوب في راشيا حيث دارت المعركة الأهم.

سارعت الولايات المتحدة لإرسال مبعوثها إلى المنطقة السفير فيليب حبيب الذي استطاع التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وسوريا في لبنان في 11/6/82 في حين ظلت المعارك مشتعلة على تخوم بيروت حيث ضرب الجيش الإسرائيلي حصاراً محكماً وكان الهدف الإسرائيلي الأول القضاء على قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وتدمير بنيتها التحتية، وهذا الهدف تطور على لسان شارون إلى حد القول (18/6/82): «على اللبنانيين أنفسهم أن ينتهوا من منظمة التحرير إذا كانوا يريدون دولة مستقلة».

العصر الإسرائيلي والاولويات الاميركية

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن، الشديد التأثر بالطروحات الأيديولوجية التوراتية، إن اللحظة الإسرائيلية قد حانت وان منطقة الشرق الأوسط قد دخلت في العصر الإسرائيلي وذلك بمباركة من وزير الخارجية الاميركي الجنرال المتقاعد ألكسندر هيغ حيث جرى التوهم في البداية بسهولة تنفيذ ذلك لولا أن صمود القوات الفلسطينية فرض إعادة نظر بمجمل العملية

الإسرائيلية وبالموقف الاميركي ذاته حيث استقال هيغ بعد أيام نتيجة اضطرار السياسة الاميركية إلى إيجاد حل معين بمشاركة عربية لإجلاء القوات الفلسطينية إلى دول بعيدة عن الحدود مع إسرائيل وهذا ما تطلب تعديلاً جوهرياً في الموقف الاميركي الذي وضع لنفسه أولويات مختلفة عن الاولويات الإسرائيلية.

وقبلت منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات بمبدأ الرحيل عن العاصمة بيروت شريطة تقديم ضمانات أمنية أثناء رحيلها وتمثل ذلك بقدوم قوات متعددة الجنسيات، بأغلبية أمير كية، إلى منطقة مرفأ بيروت الذي اعتمد كمحطة رئيسية للرحيل بحراً، إلى جانب خط بري إلى البقاع وتمت العملية على مراحل حتى الأول من أيلول حيث أنهت المتعددة الجنسيات مهماتها وغادرت لبنان في الأول من أيلول 1982 بعدما جرى انتخاب بشير الجميل، رئيس تنظيم القوات اللبنانية، رئيساً للجمهورية بمباركة أمير كية واحتضان إسرائيلي وانهيار داخلي شامل.

المراباة اليهودية واستحقاق الديون

خلال النصف الأول من شهر أيلول، اتضح حجم تناقض الاولويات الإسرائيلية عن الاميركية لجهة ارتباط أزمة لبنان مع أزمة منطقة الشرق الأوسط إذ ضغط بيغن على الجميل للقبول بإجراء صلح منفرد مع إسرائيل وقيام محور تل أبيب – القاهرة – بيروت تمهيداً لانضمام العاصمة الأردنية عمان وهذا ما تناقض جذرياً مع سياسات واشنطن التي شجعت الجميل على وضع مسافة من تل أبيب والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التحالف مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بقيادة الملك فهد الذي كان قد طرح بدوره مبادرة للسلام في الشرق الأوسط وكان يطمح لقيادة المنطقة العربية بأسرها، مستفيداً من عزل مصر (بسبب معاهدة كمب دايفيد) وانشغال العراق (الحرب مع إيران) وضعف سوريا (الخسائر في حرب لبنان).

وأبدى الجميل، كما يروي، في لقائه الأخير السري مع بيغن في نهاريا (فلسطين المحتلة) في 1/9/82 عدم التزام واضح بجدول الأعمال الإسرائيلي، متحججاً بالموقف الاميركي الذي كان قد أعلن للتو وفي نفس اليوم.

ويروى انه في نهاية الخلوة، ربّت بيغن على كتف الجميل معاتباً: «لم يسبق في التاريخ إن ضحك تاجر فينيقي

على مراب يهودي». وفي هذه الجملة المعبرة كثافة في استحضار الطروحات التوراتية والوقائع الراهنة والإشارة إلى جملة التنازلات التي سبق وقدمها حلفاء إسرائيل في لبنان استدراراً لدعمها ثم رفض الدفع لدى استحقاق المواقف والديون والسياسات والالتزامات المسبقة.

اغتيال الجميل: تريث أميركي؟

بعد ظهر يوم الثلاثاء 14/9/82، جرى تفجير بيت الكتائب في محلة الاشرفية في بيروت، حيث كان الرئيس المنتخب بشير الجميل يلتقي القادة الكتائبيين فانهار المبنى على من فيه وقضى الجميل نفسه ولم يتم التعرف على جثته إلا من خلال أشلائه. وجرت عملية الاغتيال بعد 14 يوماً ضائعة منذ اجتماع بيغن – الجميل في نهاريا ومنذ إعلان مبادرة ريغن، الرئيس الاميركي، من أجل تأمين الانسحاب الإسرائيلي من لبنان وحل الأزمة اللبنانية وصولاً إلى حل القضية الفلسطينية نفسها.

وفي اليوم التالي جرت مذبحة مخيمات صبرا وشاتيلا التي أثارت القشعريرة والذهول في المجتمع الدولي وحتّمت على القيادة الإسرائيلية إقصاء شارون عن وزارة الدفاع من أجل امتصاص ردة الفعل الدولية. إما في لبنان فقد جرى انتخاب أمين الجميل، شقيق بشير، رئيساً للجمهورية في 21 أيلول الذي اتضح انه سيكون أكثر اعتماداً على الاميركيين بالمقارنة مع الإسرائيليين.

وفي تلك الفترة، اتخذت واشنطن قراراً غير مسبوق بإعادة «المار ينز» إلى لبنان من دون الجواب على سؤال قاطع: لماذا انسحبوا أصلاً إذا كانت واشنطن قد قدمت ضمانات إلى منظمة التحرير بحماية المدنيين الفلسطينيين وهل كانت إسرائيل ستقدم أصلاً على اجتياح العاصمة بيروت في 15/9/82 لو بقي «المار ينز» فيها ضمن إطار القوات المتعددة الجنسيات؟

الأسئلة هذه أطاحت بها مجمل التطورات الدراماتيكية بحيث طغى كل حدث على ما سبقه

18 شهراً في بيروت

بقي «المار ينز» في بيروت 18 شهراً أي من نهاية أيلول 1982 إلى شباط 1984. واستقبل الاميركيون بوصفهم المخلصين رسل السلام في البداية وخرجوا من بيروت بعد سلسلة وقائع كارثية على النحو التالي:

على الصعيد السياسي: تعهدت واشنطن بإحلال السلام في لبنان عن طريق فصل أزمته عن أزمة الشرق الأوسط وتأمين انسحاب الجيوش الأجنبية من لبنان ودعمت تشكيل حكومة لم تعمل جدياً للمصالحة الوطنية وخصوصاً بين الطرفين الرئيسيين: الدروز والموارنة. وجرى تشكيل إدارة سياسية للبلاد تحت تسمية مجلس الأمن القومي برئاسة الدكتور وديع حداد المرتبط مباشرة بالدوائر الاستخباراتية الاميركية.

– على الصعيد الاقتصادي: دعمت واشنطن إيجاد بؤر نخبوية عملت على نهب موارد البلاد، مالياً ومصرفياً واقتصادياً بحيث فرغت الخزينة اللبنانية من السيولة وبدأ الانهيار الكبير في سعر صرف العملة الوطنية اللبنانية تجاه الدولار الاميركي.

– على الصعيد العسكري: تدخلت الولايات المتحدة أكثر من مرة لدعم فريق داخلي على فريق آخر، ابتداء من نيسان 1983 وخصوصاً أثناء حرب الجبل، الأمر الذي أدى إلى وقوع الانفجار الكبير في مقر القيادة العامة «للمار ينز» في مطار بيروت في 23/10/1983.

– على صعيد انسحاب الجيوش الأجنبية من لبنان: دعمت واشنطن إقرار اتفاق 17 أيار مع ما يعنيه من أرجحية إسرائيلية بحيث أدى ذلك إلى توسيع شقة الخلاف الداخلي والوقوف الاميركي إلى جانب طرف ضد طرف.

ولم يخرج الاميركيون من بيروت إلا بعد حالة الفوضى العارمة التي اجتاحت منطقة بيروت الغربية بعد 6 شباط 1984 وطغيان حالة الميليشيات والتنظيمات المسلحة بفعل السياسات الرسمية المدعومة أميركياً.

صباح يوم الأحد 23/10/1983، دمر انفجار هائل مقر «المار ينز» بجوار مطار بيروت الدولي، وأسفر الانفجار عن مقتل 241 جندياً أميركياً وجرح نحو 112 شخصاً. وبالتزامن، دمر انفجار مماثل مقر قيادة كتيبة المظليين الفرنسيين العاملة في إطار المتعددة الجنسيات فقتل نحو 60 جندياً فرنسياً وذلك على مقربة من الانفجار الأول.

وهذا الحدث سيطبع السياسات الخارجية الاميركية بطابعه خصوصاً بعدما أعلنت منظمة «الجهاد الإسلامي» مسؤوليتها عن العملية التي ستضعها الدوائر الاميركية تحت عنوان: «الإرهاب الدولي» وستبقى أمامها ماثلة

ترسيم وجود المارينز

– الأسبوع الأول من أيلول : انسحاب المار ينز من مرفأ بيروت بعد رحيل قوات منظمة التحرير الفلسطينية، بشير الجميل اجتمع مع بيغن في نهاريا وتبين أن إسرائيل كشفت عن هذا الاجتماع السري الذي نفته في البداية أوساط الجميل، الرئيس الاميركي ريغن يعلن عن مشروع لإحلال السلام في لبنان والشرق الأوسط من دون اتضاح آلية تنفيذ هذا المشروع.

– 14 أيلول وما بعد: الجميل قضى في تفجير الاشرفية، ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا بتواطؤ إسرائيلي بعد اجتياح العاصمة اللبنانية بيروت.

– 21 أيلول وما بعد: انتخاب أمين الجميل رئيساً وواشنطن تقرر إعادة «المار ينز» إلى لبنان وتأخير إعادتهم إلى حين انسحاب الإسرائيليين من بيروت الغربية ومنطقة مطار بيروت في 25 أيلول.

للعيان بوصفها أعظم كارثة تحل بالجيش الاميركي منذ الحرب العالمية الثانية بحيث انه لم يسبق أن سقط مثل هذا العدد من القتلى في حادث واحد. ولقد شكلت وزارة الدفاع الاميركية في 7/11/1983 لجنة من خمسة أعضاء للتحقيق في حادثة التفجير وانتهى تقرير اللجنة بعد تسعين يوماً وتضمن، من جملة ما تضمنه، مقدمات ومقومات عمل المتعددة الجنسية.

ويُظهر التحقيق أن الأساس الذي استند إليه عمل تلك القوات في بيروت هو «مجازر صبرا وشاتيلا ومن أجل مؤازرة القوات المسلحة اللبنانية في تحمل مسؤولياتها في منطقة بيروت».

لكن هذه المهمة المركزية لوجود «المارينز» سرعان ما ستأخذ شكلاً مغايراً، باعتراف التقرير نفسه، الذي عمد إلى حذف قسم مهم وإبقائه سرياً (لغاية اليوم) في القسم الذي يتعلق بتحول «المارينز» من قوة لحفظ السلام في لبنان إلى طرف فعلي يشارك في الحرب الأهلية من أجل دعم فريق على حساب فريق داخلي آخر، وذلك ابتداء من حزيران 1983، عندما انسحبت إسرائيل من الجبل لتندلع رسمياً حرب الجبل بين قوات الحزب التقدمي الاشتراكي و«القوات اللبنانية» في منطقة عالية – بحمدون، وحيث ستعمد المدمرة «نيوجرسي» الراسية في البحر، إلى قصف مواقع التقدمي في الجبل.

ويقول التقرير صراحة: «أن الولايات المتحدة غير معنية بوضع قوتها وهيبتها تحت تصرف أي من الأحزاب السياسية اللبنانية المرتكزة على الطائفية». وهذه الفقرة بالذات هي التي تلخص جوهر انحراف القوة العسكرية الاميركية عن غاياتها وأهدافها الرئيسية في لبنان، والتحول من قوات لحفظ السلام إلى قوات للدعم الناري لطرف داخلي في سياق الخلافات الداخلية مما «أوجد بيئة معادية للوجود الاميركي» بحسب التقرير نفسه، الذي ينهي استنتاجاته وتوصياته في فصله الأخير بوصف ما حدث بأنه «عمل إرهابي دولي برعاية من دول ذوات سيادة أو من كيانات سياسية ترمي إلى إحباط الأهداف الاميركية في لبنان».

عقدة الانفجار

على الرغم من مرور عقدين من الزمن على حادثة تفجير مقر «المارينز» في بيروت فإن هذه العقدة ما تزال تحكم جوهر السياسات الاميركية تجاه لبنان وهي تظهر من حين إلى آخر على ألسنة المسؤولين في تحميل المسؤوليات إلى أن جرى تضمين القرار الدولي 1559 وفي بنده الثالث المتعلق بنزع «سلاح الميليشيات» والمقصود به سلاح «حزب الله» من دون أي رابط جدي وحقيقي ما بين هذا البند وما بين حادثة التفجير. وإذا كان هذا البند يراد به خدمة المصالح الإسرائيلية مباشرة فانه إنما يشكل «ربط نزاع» دائم لجهة ما حدث قبل عقدين.

ويتضمن أحدث تقرير صدر في واشنطن استحضاراً صريحاً لهذه العقدة. والتقرير بعنوان «تقييم سياسات بوش: عدم الاستقرار البناء»، إما واضع التقرير فهو روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي «لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، وهو معهد يزود الإدارة الاميركية العليا بتقارير دائمة، يستند إليها واضعو وراسمو الخطط الاستراتيجية الاميركية.

ويقسم التقرير المذكور إلى قسمين: الجزء الأول تحت عنوان: «لبنان وسوريا»، والجزء الثاني بعنوان: «الديناميكيات المحلية».

والقسم الأول ينقسم بدوره إلى العناوين الفرعية التالية: مراقبة الانتخابات، نزع سلاح حزب الله، الطريق إلى دمشق. إما عناوين الجزء الثاني فهي: جاذبية عدم الاستقرار وخصوصية لبنان. ونشر التقرير في شهر آذار الماضي.

قادمون إلى البر؟

يقول التقرير السياسي المشار إليه وبصراحة شديدة وتحت العنوان الفرعي: «نزع سلاح حزب الله»، وبالحرف الواحد: «أن قادة المنطقة المتطرفين لا يريدون المجازفة برؤية آلاف من الجنود الاميركيين والفرنسيين وآخرين في لبنان وهم يعلمون أن هؤلاء الجنود القادمين إلى البر سيفعلون كل ما هو ممكن لتفادي تجربة 1983 – 1982 المذلة».

ويبشر ذلك التقرير بأن آلية نزع سلاح حزب الله – وفقاً للبند الثالث من القرار الدولي 1559 – إنما ستتم «بإرسال مراقبين دوليين إلى لبنان للتأكد من التطبيق ويجوز تمركزهم بشكل دائم في مطار بيروت ونقاط

عبور حدودية أخرى لمنع تمرير أسلحة ممنوعة».

ويعطي التقرير هنا مثالاً: «شركة لويدز اللندنية الخاصة لعبت هذا الدور في خليج العقبة لإيقاف دخول شحنات ممنوعة إلى العراق خلال التسعينات».

وإذا كان البحث الذي أعده المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى يركز بصورة خاصة على كيفية تنشيط «سياسة بوش: عدم الاستقرار البناء» في لبنان وسوريا فإنه يحدد سلسلة آليات وديناميكيات مطروحة لتسريع هذه السياسات، خاتماً بأن «كل الطرق لمكافحة الإرهاب الدولي إنما تلتقي في بيروت».

بيان رشيد كرامي بعد انتهاء أحداث 1958

النص الحرفي لبيان الرئيس الراحل رشيد كرامي عقب تكليفه برئاسة الحكومة عشية انتهاء أحداث الثورة في 23 أيلول 1958، وتبين من هذا النص مضامينه الهادئة والعقلانية ونبذ لغة التطرف والإقصاء والاستئثار:

أيها المواطنون،

يخيلِ إلي، أنكم جميعاً، قد سمعتم أو قرأتم خبر تأليف الحكومة الجديدة. ويخيل إلي، أنكم جميعاً، قد عشتم الأزمة كما عشناها، فالظروف القاسية التي مرت بالبلاد، جعلت اللبنانيين، مواطنين ونواباً وزعماء، يجمعون على ضرورة الخروج من الأزمة، لإعادة الثقة في هذا البلد، وتوطيد الأمن في ربوعه وتوحيد صفوف المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم وعقائدهم، لنعمل جميعاً على تنقية الأجواء، التي عصفت بصفائها المحنة. وبناء لبنان من جديد لبنان الذي نريد إن نعيش فيه عيشة الأخوة والتعاون لصالح المواطنين وعزتهم وازدهارهم. وهذه هي أهداف الحكومة الجديدة.. إنها في الحقيقة، حكومة إنقاذ وطني.. حكومة أخذ أعضاؤها على أنفسهم أن يتحملِ كل واحد منهم مسؤوليته نحو مصلحة لبنان العليا. فان كل واحد فينا. يعلم أن هناك أهدافاً وطنية عليا لا خلاف عليها، ولأجل هذه الأهداف سنعمل، ونتعاون، ونتكاتف، حتى تعود إلى هذا الوطن الجميل، اشراقة الأمل، وابتسامة الخير.

فيا أيها المواطنون،

من قلب مفعم بحب لبنان أدعوكم لتقتدوا بأعضاء حكومتكم فتتلاقوا على الخير، وتتكاتفوا على العمل، وتتصافحوا لنتعاون على غسل الجراح، فقد بدأ عهد جديد، عهد الوحدة والبناء والعمل. والله يوفقنا ويوفقكم والى الأمام عاش لبنان.

في غرينادا رداً على بيروت

أحدث انفجار مقر «المار ينز» في الرأي العام الاميركي صدمة وذهولاً وخاصة لدى رؤية نعوش القتلى الملفوفة بالعلم الاميركي.

ولامتصاص الصدمة، ردت الولايات المتحدة بعد أربع وعشرين ساعة فقط ولكن في جزيرة غرينادا التي احتلها «المار ينز» وقلبوا نظام الحكم الماركسي فيها. وغرينادا مجموعة جزر صغيرة في البحر الكاريبي وحصلت على استقلالها عام 1947 بعد 300 سنة على استعمارها من قبل بريطانيا وقام في هذه الجزيرة نظام حكم يساري اعتمد على الماركسية وأقام علاقة جيدة مع كوبا وغرينادسميت جزيرة «التوابل» التي كانت تصدرها إلى الخارج كمورد إنتاجي شبه وحيد للسكان الذين يعملون بمعظمهم في ميدان الزراعة.

واختارت الولايات المتحدة أسلوب «الاستعراض التلفزيوني» أثناء احتلالها الجزيرة وذلك بإنزال المظليين من الجو وقصف الجسور والمباني العامة واعتقال أركان الحكم ثم الإنزال البرمائي من قبل «المار ينز» من أجل تشتيت انتباه الرأي العام الاميركي حيال انفجار مقر المار ينز في بيروت وطمأنته إلى القدرة الحربية الممتازة للولايات المتحدة.

واستغلت واشنطن عدم معرفة هذا الرأي العام بالشؤون الخارجية وجهله بموقع لبنان على خريطة الدول وكذلك جزيرة غرينادا التي سرعان ما تبدلت بنيتها الأساسية نحو تحويلها إلى منتجع سياحي للأثرياء الاميركيين في حين تراجعت الأحوال المعيشية لسكان الجزيرة وأصبحت تحت خط الفقر.